



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.2 (E)
23 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية

استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالعملية القائمة على المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المتحققة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

إضافة

تجميع الملخصات كما هي معروضة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية^(١)

مذكرة من إعداد الأمانة

١- كان مؤتمر الأطراف، بمقره ١١/م أ-١ و ٥/م أ-٢، قد طلب إلى الأمانة أن تعد تقريراً يركّز على المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، كما ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. وتقدم هذه التقارير إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة مطلوب فقط من البلدان الأطراف الأفريقية.

(١) مستنسخة بدون تحرير رسمي من جانب أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢- وينص المقرر ١١/م أ-١ على مبادئ توجيهية وإجراءات لتنظيم وعرض التقارير الوطنية وقد تطلب بشكل خاص إعداد ملخص للتقارير الوطنية لا يتجاوز ست صفحات.

٣- وهذه الوثيقة تحتوى على ملخصات التقارير الوطنية المقدمة من ثمانية بلدان أطراف أفريقية. والبلدان المعنية هي: السودان، وسوازيلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتوغو، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي. وستقوم الأمانة أيضا بإتاحة جميع الملخصات هذا على موقع الاتفاقية على الشبكة العالمية "ويب" (www.unccd.de) من أجل تداوله على نطاق أوسع.

المحتويات

الصفحة

٤ السودان
١٣ سوازيلند
١٨ تنزانيا
٢٥ توغو
٣١ تونس
٣٩ أوغندا
٤٧ زامبيا
٥٥ زمبابوي

السودان

١ - الاستراتيجيات والسياسات:

إن السودان لديه ثروة من الخبرات في ميدان مكافحة التصحر. فتاريخ هذه المسألة يرجع إلى أواسط الأربعينات من هذا القرن. وتعكس النقاط التالية ما تم الاضطلاع به قبل الاتفاقية وبعدها.

قبل الاتفاقية:

إنشاء لجنة لحفظ التربة في عام ١٩٤٤ أثناء الحقبة الاستعمارية. وكان أحد الأدوار الرئيسية لتلك اللجنة هو الاهتمام بالتوزيع الرشيد لنقاط المياه في المناطق الريفية.

وضع برنامج في عام ١٩٧٦ لمكافحة زحف الصحراء وإعادة التأهيل.

في عام ١٩٨٥، أصدرت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر.

في عام ١٩٩٢، أصدرت الحكومة استراتيجية شاملة لمدة عشر سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٢). وقد ركزت هذه الاستراتيجية على التنمية المستدامة وعلى حفظ الموارد الطبيعية.

بعد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

ما تحقق خلال هذه الفترة يمكن شرحه كما يلي:

في عام ١٩٩٦، أعدت خطة وطنية بشأن البيئة. وهذه الوثيقة التي أُصدرت بالتعاون بين الحكومة وبعض المنظمات غير الحكومية قد سلّمت بأن التصحر هو المشكلة البيئية الرئيسية في البلد.

في عام ١٩٩٦، أنشأت الحكومة مركزا في إطار جامعة الخرطوم. وسيتناول هذا المركز مسألة التصحر وزراعة الصحراء.

في عام ١٩٩٨، اضطلع بتنفيذ عملية برنامج العمل الوطني. وفي الوقت الحاضر، فإن جهة الوصل تعمل بشأن تفاصيل البرنامج وذلك بمساعدة من أصحاب المصلحة المعنيين.

٢- تدابير التنفيذ المؤسسية والقانونية:

١-٢ التدابير المؤسسية:

تلقت "الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر" دعماً تقنياً من الجماعة الأوروبية من أجل تعزيز قدراتها، وذلك بشأن ترتيباتها التحضيرية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد كُرس الدعم للتدريب ولشراء مركبتين ووحدة نظام المعلومات الجغرافية.

ولدى "الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر" مصرف بيانات خاص بالمعلومات المجمعة من الدول المتأثرة. وتتعلق البيانات بالغطاء النباتي، وبالترربة، والمياه السطحية والجوفية، وتوزيع سقوط الأمطار، والسكان البشريين.

وقد جرى تصنيف حالة التصحر في المناطق المتأثرة، وذلك باستخدام المعلومات المتاحة وبتطبيق نظام المعلومات الجغرافية.

وكانت المؤشرات المستخدمة هي: علم شكل الأرض (الجيومورفولوجيا) والترربة، وتوزيع سقوط الأمطار، والموارد المائية، واستخدام الأراضي، وتوزيع السكان. ويبين الجدول التالي درجة التصحر، كما يبين الجدول (١) المناطق المتصحرة ودرجة التصحر:

الجدول (١): درجة التصحر محددة باستخدام نظام المعلومات الجغرافية

درجة التصحر	المساحة كم ^٢	% من مجموع مساحة البلد
١ صحراء	٥٩٣ ٣٦٦	٢٣,٨
٢ شديدة جدا	١٠٩ ٥٩٩	٤,٤
٣ شديدة	٧٢ ٦٧٤	٢,٤
٤ معتدلة	٨٢ ٨٢٢	٣,٣
٥ خفيفة	٩٦ ٠٣٨	٣,٩
٦ خفيفة جدا	٣٠٥ ٢٤٣	١٢,٢
المجموع	١ ٢٥٩ ٧٤٣	٥٠

المصدر: ملفات الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر (١٩٩٧).

وبعد التصديق على الاتفاقية، صدر قرار وزاري يأذن للوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر ويعترف بها على أنها جهة الوصل الوحيدة وهيئة التنسيق فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ثم شكّلت من أجل الوحدة لجنة توجيهية برئاسة وكيل وزارة الزراعة. ويعمل منسق الوحدة مقرراً للجنة التوجيهية.

وتشمل اللجنة أعضاء من وزارة الزراعة والغابات، والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، ووزارات التخطيط الاجتماعي، والتعاون الدولي والاستثمار، والعلاقات الخارجية، والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية. ويجري حالياً اتخاذ تدابير قانونية بغية منح الإذن في هذا الشأن لمجلس تنسيق مكافحة التصحر، وهو المجلس القائم بالفعل. وشكّلت أيضاً لجنة فنية من أجل الوحدة المعنية. ويشمل أعضاء اللجنة ممثلين من المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن مركز دراسات التصحر وزراعة الصحراء. وعُيّن للجنة الفنية منسق تتمثل واجباته الرئيسية في إقامة اتصالات مع الولايات من أجل عقد حلقات العمل المتخصصة والمحفل الوطني في الوقت المحدد وفقاً للجدول الزمني.

وفي إطار برنامج الأمم المتحدة للعمل الطوعي من أجل البلدان الأفريقية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص متطوع وطني بغية مساعدة "الوحدة" في تنفيذ واجباتها.

ويجري الإبقاء على ربط وتنسيق وثيقين في غمار تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي (الأحيائي). ويتجلى ذلك في تعيين المنسق الوطني لتغير المناخ، والخبير الاستشاري الرئيسي، والخبير الاستشاري المعني بالمعلومات من أجل المشروع بغية تعزيز التخطيط الاستراتيجي في اللجنة الفنية التابعة للوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر. وبالطريقة نفسها، فإن الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر ممثلة في اللجنة الفنية المعنية بتغير المناخ. وعلى مستوى الولايات، قامت ثلاث ولايات هي الجزيرة والولاية الشمالية وسنار باتخاذ المبادرة فشكّلت مجالس تنسيق خاصة بها.

وفيما يتعلق بالعمل التطوعي، فإن من الجدير بالذكر أن جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة التصحر والمعتمدة من جانب مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد اتحدت في عام ١٩٩٤ تحت مظلة "الشبكة الدولية لمكافحة التصحر التابعة للمنظمات غير الحكومية". وعضوية هذه الشبكة مفتوحة أمام جميع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المرتكزة على المجتمع المحلي ممن لها صلة بالموضوع. وقد وصل الأعضاء حتى الآن إلى ١٢ منظمة عضواً. وللشبكة الدولية لمكافحة التصحر التابعة للمنظمات غير الحكومية اتصالات قوية مع الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر، ومع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وهي بمثابة جهة الوصل السودانية مع شبكة المنظمات غير الحكومية العالمية التي تعمل من أجل مكافحة التصحر. وهي تتخذ مبادرات جادة في مجالات التنشيط الاجتماعي والتوعية والاشتراك في مكافحة التصحر. وتقوم بالإشراف على أعمالها حالياً لجنة توجيهية مؤقتة. ويقع مكتبها مؤقتاً في مقر إحدى المنظمات الأعضاء.

ويقوم بتوجيه أعمال الشبكة الدولية لمكافحة التصحر التابعة للمنظمات غير الحكومية المجلس السوداني للعمل التطوعي وتخضع هذه الأعمال لإشراف وكالة المعونة الإنسانية. وقد شكلت هذه المنظمة الفريق المعني بالمرأة والتصحر في عام ١٩٩٧. ولهذا الفريق اتصالات مؤسسية مع لجنة تنسيق أنشطة المرأة في وزارة التخطيط الاجتماعي، بالإضافة إلى اتصالاته مع الفريق النسائي العالمي.

٢-٢ المركز القانوني:

في الوقت الحاضر، فإن الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر تتبع من الناحية المؤسسية إدارة استخدام الأراضي ومكافحة التصحر التي تتبع بدورها الوزارة الاتحادية للزراعة. وقد وجد اتجاه لرفع درجتها لتصبح مجلساً وطنياً تكون له فروع في الولايات المتأثرة. وقد قام المحفل الوطني في الآونة الأخيرة بوضع توصيتين. ويمكن توضيح هاتين التوصيتين على النحو التالي:

- إنشاء منظمة تكون مسؤولة أمام الرئاسة ويوكل إليها جميع جوانب البيئة، بما في ذلك التصحر.
 - إنشاء منظمة تكون مسؤولة مباشرة أمام الوزارة الاتحادية للزراعة والغابات وتُعنى بمكافحة التصحر. وما زال يجري بحث كلا الخيارين.
- أما القوانين التشريعية المتصلة باستخدام وحفظ الموارد الطبيعية فهي سارية منذ الحقبة الاستعمارية. ويجري مراجعتها وتعزيزها بصورة دورية. وهذه تشمل، في جملة أمور، قانون الحياة البرية والحدائق الوطنية لعام ١٩٨٦ وسياسة وقانون الغابات لعام ١٩٨٩.

ويجري اتخاذ تدابير لاعتماد تشريع من أجل حماية موارد الرعي.

٣- مفهوم المشاركة والوعي:

إلى جانب الحملات الإعلامية في وسائل الإعلام وبعض المنشورات من جانب المنظمات غير الحكومية، فإن إستراتيجية الحكومة بشأن زيادة الوعي تركز على ما يلي:

- التعليم البيئي الذي سيركز على التعليم النظامي. ويجري بذل جهود لتعديل المناهج في المرحلتين الابتدائية والثانوية لكي تشمل الدراسات البيئية. ومن المعروف أن التعليم عملية مستمرة وأن تأثيره أكثر فعالية. وفي الوقت الحاضر، فإن البيئة موضوع اختياري في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية. وقد أُدرجت البيئة في المناهج الدراسية في جامعات القضاة ووادي النيل والأحفاد في كليات الهندسة والاقتصاد والتربية والزراعة عن طريق مشروع دعم التنمية المستدامة.

- حملات التوعية الشعبية التي لها أثر مباشر على السكان المعنيين. وهي تمثل أحد الالتزامات المنصوص عليها في برنامج مكافحة التصحر. ويحتاج العمل في هذا الميدان إلى الدعم في مجالات مرافق ومعدات النقل من أجل الوصول إلى المجموعات المستهدفة.

أما الخطوات المتخذة للاضطلاع بعملية صياغة برنامج العمل الوطني فيمكن شرحها كما يلي:

الخطوة الأولى:

عُقدت حلقات عمل على مستوى الولايات. و في كل ولاية متأثرة، اشترك ٣٠ شخصاً في حلقة العمل: ٢٠ مشتركاً يمثلون المجتمعات الريفية في حين تأتي البقية الباقية من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومشاريع الأمم المتحدة. وقد عُرضت ثلاث ورقات كتبها أناس من الولايات وناقشها المشاركون. وتناولت الورقات مجالات الاهتمام التالية:

- الخبرات السابقة لدى الولاية في مكافحة التصحر؛
- أولويات البرامج؛
- تقسيم الأدوار فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين.

أما محصلة العملية المذكورة أعلاه فيمكن شرحها كما يلي:

- إيجاد توافق في الآراء بشأن أولويات البرامج؛
- تعزيز مبدأ الشراكة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين؛

الخطوة الثانية:

عُقدت على هذا المستوى حلقات عمل خاصة في الخرطوم لمناقشة بعض القضايا المتصلة بالتخطيط وصنع القرار. وتراوح عدد المشتركين بين ٥٠ و ٨٠ شخصاً. وجاء المشتركون من خلفيات مختلفة مثل الإدارة وصنع القرار، ومؤسسات البحوث، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، ونقابة العاملين بالرعي. وأعدت الورقات المقدمة في هذا الصدد خبراء من وزارات الزراعة والغابات، والتخطيط الاجتماعي، والبيئة، والسياحة، وجامعتنا الخرطوم والسودان للعلم والتكنولوجيا، ومؤسسة البحوث الزراعية، وبعض الخبراء المستقلين. وقد قُدمت تسع ورقات تناولت المواضيع التالية:

- آلية التمويل؛
 - دور المنظمات غير الحكومية الوطنية في مكافحة التصحر؛
 - الإطار المؤسسي الحكومي ومدى توافقه مع أعمال المنظمات غير الحكومية والمنظمات المرتكزة على المجتمع المحلي؛
 - تقييم واستعراض دور مؤسسات البحوث التي تتناول الجفاف والتصحر؛
 - المعوقات التي تعترض اعتماد نتائج البحوث في ميدان مكافحة التصحر؛
 - الأخذ بالنُهُج القائمة على المشاركة والشاركة في مجال مكافحة التصحر؛
 - التعليم والاتصال ودورهما في مكافحة التصحر؛
 - التخطيط الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة؛
 - الرصد والتقييم.
- وقد ركزت حلقات العمل هذه على ما يلي:
- إنشاء صندوق التصحر الوطني؛
 - استخدام المنهج العلمي في التعامل مع الجفاف والتصحر؛
 - تعزيز الثقة والتنسيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الخطوة الثالثة:

عُقد المحفل الوطني في الخرطوم تحت إشراف سعادة الوزير الاتحادي للزراعة والغابات. واشترك في المحفل ما مجموعه ١٢٦ شخصاً؛ مثل منهم ٧٤ مشتركاً الولايات المتأثرة وممثل المشتركين الـ ٥٢ الآخرون مجموعة متنوعة من المؤسسات على المستوى الاتحادي. وقد عُرضت خمس ورقات ركزت على ما يلي:

- آلية التمويل؛
- بناء القدرات والتنمية البشرية؛
- المعارف التقليدية؛
- أولويات البرامج والتنسيق؛
- الرصد والتقييم.

ومن الواضح تماما أن المحفل الوطني كان هو النقطة النهائية في عملية التخطيط من أجل إعداد برنامج العمل الوطني. وتعتبر هذه العملية النشاط الوحيد الذي يعكس ما تم القيام به بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤- التشاور والدعم المقدم من جانب المجتمع العالمي:

ظل تعاون السودان مع المجتمع الدولي في مكافحة التصحر قائما منذ وقت طويل. وقد استمر هذا التعاون وما زال مستمرا الآن. وقد مكّن هذا التعاون الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر من أن تنفذ حلقات العمل التي ترعاها الدولة والمحفل الوطني لصياغة برنامج العمل الوطني.

وبالإضافة إلى إسهام الحكم المحلي في تغطية التكاليف الجارية للوحدة ومرتبات موظفيها، فإن هذه الوحدة قد تلقت في عام ١٩٩٧ دعما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد خطة عمل للمساعدة في صياغة برنامج العمل الوطني. وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٧، ورد دعم إضافي من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف من أجل الاضطلاع بالعملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.

ويوضح الجدول (٢) بنود الإنفاق:

الملاحظات	بنود الإنفاق	المبلغ	المصدر
	وثيقة مشروع من أجل إعداد برنامج العمل الوطني	٦٠.٠٠٠ دولار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٠.٠٠٠ دولار من أجل بناء القدرات لدى المنظمات غير الحكومية و ١٠.٠٠٠ دولار من أجل دعم معاهد البحوث	حلقات العمل التي ترعاها الدولة، وحلقات العمل المتخصصة، والمحفل الوطني	١٦٠.٠٠٠ دولار	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف

المصدر: ملفات الوحدة الوطنية المعنية بالجفاف والتصحر (١٩٩٨)

٥- التدابير المعتمدة من أجل تنشيط تنفيذ برامج مكافحة التصحر:

لم تُدرس التدابير السابقة ولم تُمحص تمحيصاً دقيقاً. وقد دُرُس على صعيد الدولة عدد محدود من المحاولات المبذولة في مجال مكافحة التصحر ولكن لم تُحلل جميع العوامل المفضية إلى التصحر. ولم يجر بعد تقييم المشاريع الجارية. ويُعزى ذلك إلى عدم وجود موارد مالية أو إلى الافتقار إليها.

وفي سياق الاتفاقية، لم يجر إشراك معاهد البحوث في هذه العملية في هذه المرحلة إلا فيما عدا بعض أعمال الخبرة الاستشارية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأهالي المحليين لم يشتركوا في إدارة الموارد الطبيعية إلا فيما يتعلق بمحاولات بُذلت في مجال الغابات الاجتماعية.

وقد أسس السودان من موارده هو مركزاً أكاديمياً لدراسات التصحر وزراعة الصحراء. ويتبع هذا المركز جامعة الخرطوم.

وفي الوقت الحاضر، قدمت حكومات الولايات مقترحات بشأن مشروع تجريبي مدته عام واحد. ومن المتوقع أن يُقدم التمويل بصورة مشتركة من المجتمع المحلي وحكومات الولايات ومن مانح دولي.

٦- الدعم المالي المقدم من الحكومة:

ما زالت الحكومة تشرف على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتدعم هذا التنفيذ وتسعى إلى تحقيقه. وقد التزمت القيادات السياسية والتنفيذية التي اشتركت في المحفل الوطني بدعم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. وما زالت توجد بعض المشاريع، في مجالات إعادة التحريج وتحسين وتنمية المراعي، التي تفتقر إلى التمويل وتحتاج إلى أن تمد إليها الحكومة يد المساعدة.

وعلى مستوى الولايات، فإن حكومات الولايات قد أسهمت في تحمل النفقات المتكبدة في حلقات عمل الولايات والمحفل الوطني. وقد غطت هذه الإسهامات تكاليف سفر وإعاشة المشتركين فيهما والقائمين بتسيير أمورهما وبالمناقشة فيهما.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم لتنفيذ برنامج العمل الوطني، فإن هذا الأمر ينتظر إنشاء الآلية المالية وهي "صندوق التصحر الوطني". وستوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء هذه الآلية عن طريق مشاورات تجريها الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف. بيد أن بعض أولويات الدعم المالي متصورة على النحو التالي:

١- التدريب في شتى ميادين الموارد الطبيعية.

٢- توفير وسائل النقل والاتصالات في جميع الولايات المتأثرة.

٣- دعم المعاهد العلمية ومعاهد البحوث.

٤- دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية.

٧- النقاط المرجعية والمؤشرات:

بناء على جميع الأنشطة والمشاورات والتوصيات التي انبثقت عن الحلقات الدراسية وحلقات العمل، فإنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طبيعة المشاريع ذات الأولوية في كل ولاية. وقد أدى وجود نظام إنذار مبكر لدى وكالة الإغاثة والشؤون الإنسانية إلى المساعدة في رصد أوجه الشذوذ البيئي.

ويوجد في الوقت الحاضر افتقار إلى أساليب لرصد جميع جوانب التغيرات البيئية. والمعلومات المتاحة الوحيدة التي يجري الحصول عليها على أساس سنوي تتعلق بالأرصاء الجوية والحراة والمراعي وأراضي الرعي والحياة البرية. أما مدى توفرها لغرض تقييم التغيرات المتوقعة فيعتمد على الدراسات الاستقصائية السنوية التي عادة ما تكون غير ملائمة من حيث التوقيت ولا تتسم بالاستدامة. ويمكن استخدام المعلومات المتاحة عن طريق تطبيق نظام المعلومات الجغرافية.

وفي سياق تطبيق نتائج البحوث فيما يتعلق بمكافحة التصحر والتنمية المستدامة جرى استحداث حزمة برامج تكنولوجية من أجل استصلاح التربة وزراعة محاصيل مقاومة للجفاف. ويجري الأخذ بحزمة مماثلة في مجال الطاقة البديلة. بيد أن معظم هذه النتائج بحاجة إلى الدعم الضروري من أجل تحقيق استدامتها.

وتتيح المعرفة المحلية فيما يتعلق بمكافحة التصحر والتعامل مع الجفاف أسلوباً إضافياً من أساليب الإنذار المبكر. بيد أن المعوق الرئيسي في هذا الصدد هو عدم إمكانية الوصول إلى المناطق المعنية والافتقار إلى أساليب الاتصال بغية جمع المعلومات.

وقد جرى بالفعل على نحو مطرد تفسير درجة التصحر في كل ولاية عن طريق استخدام نظام المعلومات الجغرافية. بيد أن المراجعة الميدانية من أجل التحقق من المعلومات وتحديثها ما زالت حجر الزاوية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بخبرة الولايات المستمدة من المشاريع التي نُفذت من أجل مكافحة التصحر، أُشير أيضاً إلى أن أصحاب المصلحة، وهم السكان الريفيون، عليهم أن يشتركوا في عملية الرصد والتقييم.

سوازيلند

تتأثر مملكة سوازيلند تأثراً شديداً بتردي التربة والجفاف. وقد اعتمد ونفذ عدد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج من جانب الحكومة وشركائها بعد إدراك وجود المشكلة، ولكن معظم هذه السياسات والاستراتيجيات والبرامج لم تتمكن من التصدي للمشاكل على نحو وافٍ. وقد شملت الاستراتيجيات والبرامج السابقة المذكورة: إنشاء مجلس مركزي للتنمية الريفية بغية مراقبة وتنسيق تنفيذ تدابير الحفظ في المناطق الريفية، وتنفيذ برامج التسمين ومزارع تربية الماشية بغية الحد من الإفراط في الرعي في المناطق الريفية، وبرنامج مناطق التنمية الريفية الذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية عن طريق توفير الهياكل الأساسية المحسنة والنهوض بالزراعة التجارية. ولم تُكَلِّم معظم هذه البرامج بالنجاح بسبب عدم قدرتها على التصدي للأسباب الجذرية للمشاكل القائمة. كذلك فإن هذه البرامج قد افترقت إلى المشاركة من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة في هذا الصدد. وبسبب استمرار مشكلة تردي الأراضي والجفاف وإخفاق حالات التدخل والجهود السابقة فإن الحكومة قد قررت التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي.

١- السياسات والاستراتيجيات

ظلت السياسات والاستراتيجيات توضع باستمرار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والإفادة من الموارد على نحو مستدام. وقد اتخذت هذه السياسات والاستراتيجيات من موارد الأراضي أساساً للتنمية وهكذا فإن الإفادة من هذه الموارد وحفظها على نحو مستدام يأتي في المقدمة. كذلك توجد الاستراتيجيات التي تتسم بأنها عامة جداً وهي تشمل: استراتيجية التنمية الوطنية وهي عبارة عن رؤية مدتها ٢٥ عاماً بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخطة العمل البيئية لسوازيلند وهي عبارة عن استراتيجية وطنية إجمالية من أجل الإدارة البيئية ويدعمها "قانون الإدارة البيئية" هو والسياسة البيئية الوطنية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وهو برنامج مسؤول عن الإشراف الدقيق على هذه البرامج الوطنية التي تشكل أولوية بالنسبة إلى الحكومة.

أما المبادرات والاستراتيجيات القطاعية ولكن التي تتناول قضايا تخفيف التصحر و/أو الجفاف فإنها تشمل المبادرات والاستراتيجيات المعتمدة بالفعل والتي يجري العمل بها وكذلك تلك التي هي في مرحلة التخطيط أو في مرحلة الصياغة. وتشمل المبادرات والاستراتيجيات التي اعتمدها الحكومة ما يلي: برنامج الثروة الحيوانية المستدامة، وبرنامج التخفيف من الفقر، ووحدة الإنذار المبكر الوطنية، وبرنامج حفظ المياه، ومشروع تغيير المناخ، وسياسة تنمية الثروة الحيوانية. وأما المبادرات والاستراتيجيات التي تمر بمرحلة الصياغة فتشمل ما يلي: سياسة إدارة الكوارث الوطنية، وسياسة السكان، وسياسة الأراضي، وأنظمة وإجراءات اتفاقية تقييم التأثير البيئي، وخطة عمل واستراتيجية التنوع الأحيائي.

وقد عملت المنظمات غير الحكومية لأمد طويل في دعم مشاريع المجتمع المحلي المتعلقة بإدارة الأراضي وتنمية المجتمع المحلي. وقد عملت هذه المنظمات مع إدارات الحكومة في تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه أو في

برامج موازية تكمل الجهود الحكومية المتعلقة بإدارة الأراضي وحفظها على نحو مستدام. وقد اعترفت الحكومة دائماً بدورها ورحبت به وقُبلت هذه المنظمات كشركاء في التنمية.

٢- التنسيق المؤسسي

فيما يتعلق بالتنسيق والإدارة المؤسسيين، فإن "الهيئة البيئية السوازيلندية" تتولى المسؤولية الإجمالية عن تنسيق السياسات والبرامج والأنشطة المتصلة بالبيئة. وهذه الهيئة قد أنشأت لجنة توجيهية وطنية للإشراف على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وما يتصل بها من أنشطة أخرى. وهي هيئة متعددة التخصصات تتألف من ممثلين عن كل من الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. ويعتمد التمثيل في اللجنة التوجيهية على مدى صلة المؤسسة أو المنظمة بمكافحة تردي الأراضي و/أو التخفيف من الجفاف. ويُطلب إلى كل منظمة أن ترشح ممثلها في اللجنة. وتعمل اللجنة التوجيهية على أساس اختصاصات وافقت عليها الهيئة البيئية السوازيلندية. وتقوم اللجنة كل عام بإعداد خطة عمل وتجتمع على أساس شهري لتوجيه أعمال المؤسسة المنفذة بشأن ما ينبغي عمله وكيفية القيام به. كذلك فإنها ترصد التقدم المحرز وتشرف على التنفيذ الإجمالي لخطة العمل. وتقوم بخدمة اللجنة التوجيهية أمانة تشكل أيضاً "وحدة الوصل" بشأن الاتفاقية ويجري استضافتها في وزارة الزراعة والتعاونيات. وقسم تخطيط استخدامات الأراضي الذي تقع في إطاره وحدة الوصل مسؤول عن تنسيق التنفيذ والتأكد من قيام المنظمة المسؤولة بتنفيذ مقررات أو توصيات اللجنة.

وتقوم بدعم أنشطة اللجنة أيضاً هيئات أخرى أنشئت لتيسير تنفيذ الاتفاقية. وهذه الهيئات تشمل جهة وصل المنظمات غير الحكومية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفرقة عمل خاصة للمنظمات غير الحكومية تُعنى بتنفيذ الاتفاقية من جانب مجتمع هذه المنظمات، ومنسق الهيئة البيئية السوازيلندية واللجان البيئية الإقليمية التي تتولى المسؤولية عن تنسيق جميع الأنشطة البيئية على الصعيد الإقليمي.

وتقوم الهيئة البيئية السوازيلندية بالإشراف على برنامج وأعمال اللجنة التوجيهية الوطنية كما تقوم برصدها وتقييمها. ويقوم منسق هذه الهيئة بمساعدتها في تنسيق وتقييم برامج اللجان المختلفة التابعة لهيئة البيئة السوازيلندية بما في ذلك برنامج اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالتصحر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجان المختلفة مكلفة بتقديم تقارير ربع سنوية إلى الهيئة البيئية السوازيلندية لأغراض التقييم. كذلك توجد لجنة تنسيق تتألف من جميع رؤساء اللجان المختلفة التابعة للهيئة فيجتمع هؤلاء فيها ويتأكدون من تنسيق أنشطتهم المختلفة ومن وجود تضافر في أعمال اللجان المختلفة.

٣- الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة التوجيهية

تمكنت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالتصحر، وذلك منذ تشكيلها، من الاضطلاع بعدد من الأنشطة التي تشمل ما يلي:

- بُدئ في إعداد وثائق بشأن نظم المعرفة المحلية التي تمارس في البلد وهذه عملية مستمرة.
- إجراء استعراض للتجارب والأنشطة المضطلع بها في الماضي، والسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بمكافحة تردي الأراضي. وقد تم القيام بذلك على سبيل الإعداد للعملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.
- إعدام مجموعة ورقات معلومات عن الاتفاقية تتصل بالبلد وتُستخدم أثناء حملات التوعية.
- التوعية والتعليم بشأن الاتفاقية والعملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.

٤- العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني

بدأت هذه العملية بحملة توعية عن طريق حلقات عمل وطنية وحلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات إقليمية. واستُخدمت وسائل الإعلام أيضا في هذه العملية، وكان أكثر ما استُخدم هو محطة الإذاعة الوطنية التي هي أوسع تغطية وأرخص تكلفة. وتركزت التوعية أيضا على الصعيد المحلي حيث نُظمت اجتماعات وحلقات عمل. أما الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر فقد تركز دائما على التوعية وبناء قدرات المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى اتباع النهج العامة، فإنه قد اضطلع أيضا ببرامج توعية خاصة تستهدف مجموعات خاصة مثل مجتمع المانحين والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والنساء والشباب. ويوجد أيضا برنامج يجري تنفيذه يمثل الهدف منه في تعزيز اشتراك المجتمعات المحلية في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني بما في ذلك اشتراكها في عملية صنع القرارات. ويجري القيام بذلك عن طريق تقديم الدعم الحفاز إلى برامجها التي بادرت بها وعن طريق القيام بمشاريع وحلقات عمل تدريبية. وهذا البرنامج تدعمه الحكومة كما يدعمه موظفو المنظمات غير الحكومية على الصعيد الميداني.

وقد جاء وقت استنفاد فيه أغلبية المنظمات المشاركة من برامج التوعية. وتقرر حينئذ البدء في عملية التشاور الخاصة ببرنامج العمل. وجرى تدريب المجتمعات المحلية على هذه العملية عن طريق سلسلة من حلقات العمل. وقد طُلب إليها أن تسهم بالأفكار بخصوص برنامج العمل الوطني. وقد تبع ذلك حلقات عمل إقليمية وأخيرا محفل وطني أول بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عُقد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد حدد هذا المحفل أولويات المجالات البرنامجية التي ينبغي تفصيلها في برنامج العمل الوطني.

ويتألف هذا البرنامج من ١٤ مجالا برنامجياً تشكل تسعة منها برامج جارية. وتتمثل المجالات البرنامجية الجديدة الأربعة فيما يلي:

- تناول المنازعات المتعلقة بالزعامة القبلية

- التوعية وبناء القدرات

- تعزيز المشاركة النشطة من جانب المجتمعات المحلية

- البحوث وتطوير التكنولوجيات

وسيجري تنفيذ البرامج المختلفة، وخاصة البرامج الجديدة، عن طريق إعداد وثائق مشاريع تفصيلية في كل مجال برنامجي والتماس الأموال من الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الخارجيين من أجل تنفيذها. وقد أعد بالفعل عدد من المقترحات ويجري البحث عن أموال من أجل تنفيذها.

أما وثيقة برنامج العمل فقد أعدتها بالتفصيل اللجنة التوجيهية بمساعدة من خبراء استشاريين وطنيين ودوليين. وهذه الوثيقة هي حالياً لدى مجلس الوزراء من أجل الموافقة عليها واعتمادها كوثيقة من وثائق السياسة العامة الوطنية. ويؤمل أن يتم الانتهاء من هذه العملية قبل النصف الأول من عام ١٩٩٩.

٥- تمويل العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني

يجري إنشاء صندوق وطني للبيئة من أجل التمويل المستدام لبرنامج العمل الوطني ومن أجل توفير إمكانية حصول الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي على الأموال. ويوجد بالفعل مشروع وثيقة لدى مقر المدعي العام حيث يجري إعداد مشروع قانون من أجل تقديمه إلى البرلمان. وقد خصصت الحكومة بالفعل مبلغاً قدره ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل أداء الصندوق لمهامه في بادئ الأمر متى أجازته البرلمان. وقد عُقد مؤتمر للمانحين بشأن إنشاء الصندوق.

وجميع الجهود المتعلقة بتعبئة الأموال في البلد هي من مسؤولية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. فهذه الوزارة هي الجهة التي تعرف جميع المانحين المحتملين للبلد ومجالات اهتمامهم. وسيجري العمل بآلية شاملة لتعبئة الأموال للصندوق بعد اعتماد الحكومة رسمياً لبرنامج العمل الوطني.

ويمكن تقسيم المساهمات المقدمة إلى العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني من جانب شركاء خارجيين إلى نوعين. فيوجد أولاً الشركاء الذين قدموا مساهمات مباشرة للعملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني بينما أسهم آخرون عن طريق تمويل تنفيذ عناصر معينة من هذا البرنامج دون أن يشيروا صراحة إليه أو إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

أما الشركاء الذين أسهموا بصورة مباشرة في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني فهم: أمانة الاتفاقية، وحكومة الدانمرك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف، ومؤسسة التنمية الدولية الاستراتيجية.

وأما الشركاء الذين قاموا بتمويل مشاريع بصورة غير مباشرة فهم يشملون: الاتحاد الأوروبي، ووكالة التعاون الدولي اليابانية، وجمهورية الصين، والهيئة الدانمركية للتعاون الدولي من أجل البيئة والتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الآسيوي، وإدارة التعاون الدولي بالمملكة المتحدة.

وكان من بين المساهمات المالية الخاصة التمويل المقدم من جهة الوصل التابعة لأمانة الاتفاقية من أجل حضور اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية ومؤتمر الأطراف واجتماعات التشاور الإقليمية، وقطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد قام هذا القطاع الأخير بتمويل حضور مشاركين وطنيين في حلقات عمل واجتماعات دون إقليمية.

وإلى جانب المساهمات المالية، فإن الشركاء الخارجيين قد أسهموا في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني عن طريق تقديم الدعم التقني. فقد أُتيح للجنة التوجيهية خلال هذه العملية عدد من الخبراء الاستشاريين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمات دولية قد اضطلعت ببعثات إلى البلد وأسهمت هذه البعثات بدرجة مرتفعة في هذه العملية.

٦- المتطلبات المالية

على الرغم من أن عمليات التوعية والتنقيف مستمرة، فقد حان الوقت لتنفيذ بعض الأنشطة على أرض الواقع. ومطلوب على وجه الاستعجال مبلغ قدرة ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة برنامج تقديم الدعم إلى مشاريع المجتمع المحلي. وقد قُدِّم عدد كبير من الطلبات إلى اللجنة التوجيهية بعد دعم المشاريع بأموال ظلت متبقية من مذكرة تفاهم عُقدت دعماً للعملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.

وتوجد أيضاً حاجة ماسة إلى رسملة صندوق البيئة الوطني الذي يُؤمل أن يبدأ العمل قبل نهاية عام ١٩٩٩. وقد تمثلت التقديرات في أن مبلغاً قدره ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سيكون هو الاحتياج الأساسي لرسملة الصندوق. وسيجري استثمار هذا المبلغ وستستثمر الفائدة المصرفية في تنفيذ البرامج التابعة لبرنامج العمل الوطني.

وستتعلق موارد أخرى بتنفيذ مقترحات مشاريع بشأن بناء القدرات والتوعية، والبحوث وتطوير التكنولوجيا، ودعم المشاريع المتعلقة بسبل العيش البديلة من أجل المجتمعات المحلية المتأثرة بالجفاف.

٧- النقاط المرجعية والمؤشرات

استُحدثت آليات من أجل ملاحظة ورصد البيئة أو تأثير البرامج البيئية في البلد ولكنها تنتظر اعتمادها. وهذه الآليات تشمل تقديم تقارير عن حالة البيئة واستخدام المعلومات المستقاة من مكتب الإحصاءات المركزي بحيث تُجرى عمليات قياس بخصوص التغيرات على مر الوقت.

وقد استُخدمت النقاط المرجعية والمؤشرات التي اعتمدها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وذلك من أجل رصد تقدم برنامج العمل الوطني ومدى فعاليته.

تنزانيا

بدأ تردي الأراضي في تنزانيا يشاهد منذ أواخر العشرينات. وقد أدى تردي الأراضي في بعض أنحاء البلد إلى خفض الإنتاجية الاقتصادية للأرض تخفيضاً يُعتد به إلى حد إحداث أوضاع شبيهة بالصحراء. وقد استندت هذه الحالة المنذرة بالخطر لإطلاق مبادرات شتى في محاولة للتصدي لهذا الوضع. ومن المفارقات، أنه على الرغم من هذه المبادرة فإن تردي الأراضي قد استمر دائماً في التزايد. وإدراكاً من تنزانيا للأخطار التي تطرحها هذه الأوضاع، فإنها قد قررت أن تضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي وذلك بالتوقيع والتصديق في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ على التوالي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

المبادرات السابقة

ترجع البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة آثار تردي الأراضي إلى تلك البرامج والاستراتيجيات التي نُفذت قبل الاستقلال. بيد أن المبادرات قد استمرت حتى بعد الاستقلال.

أما المبادرات فيما قبل الاستقلال فقد شملت:

- إنشاء لجنة معنية بتحات التربة في عام ١٩٢٩ بغية الاضطلاع ببرنامج لمكافحة تحات التربة.
- مشروع إعادة التوطين في سوكمالاند (١٩٤٤ إلى ١٩٥٨).
- مشروع تصفية المخزونات وإعادة التوطين في "مبولو" و"ماسايلاند" (١٩٤٥ إلى ١٩٦٠).

أما استراتيجيات ما بعد الاستقلال فقد شملت ما يلي:

- (أ) برامج حفظ التربة التي نُفذت في إقليمَي دودوما وسينغيدا؛
- (ب) حملات التشجير وبرامج تشجير القرى؛
- (ج) مشروع تشجير المنطقة القاحلة؛
- (د) إنشاء وحدة لخدمات التربة في وزارة الزراعة والتعاونيات؛
- (هـ) رصد المحاصيل ونظم الإنذار المبكر؛
- (و) برنامج كهربة الريف؛
- (ز) برنامج قرية أوجاما.

وقد انهار معظم هذه البرامج نظراً إلى عدد من الأسباب من بينها الافتقار إلى الأموال، وعدم إشراك المجتمعات المحلية في تخطيطها وتنفيذها، وعدم استعمال وتقدير التقنيات والمعارف الأهلية. وقد نُفذت البرامج أيضاً على أساس قطاعي في ظل قدر ضئيل جداً من التنسيق كما أنها افتقرت إلى نهج مشترك بشأن المشكلة المطروحة.

ويوجد حالياً عدد من البرامج الوطنية المخطط لها والجارية ومن المبادرات القطاعية وهي برامج ستسهم في مكافحة تردي الأراضي وفي التخفيف من الجفاف. وقد جاء معظم هذه الاستراتيجيات والبرامج بعد أن قررت تنزانيا الاشتراك في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة تردي الأراضي. وهي تشمل: خطة العمل البيئية الوطنية، وبرنامج العمل الوطني المعني بتغير المناخ (الجاري صياغته) واستراتيجية وخطة عمل التنوع الأحيائي (الجاري صياغتهما). وبالإضافة إلى هذه البرامج، فإن بعض السياسات قد وضعت أو يجري صياغتها لدعم تنفيذ برامج إعادة التأهيل البيئي. وهذه السياسات تشمل سياسات بشأن البيئة والمياه والطاقة والتعدين والأراضي والحراجة والصناعة والنقل والحياة البرية والسياحة والزراعة.

التنسيق المؤسسي

أُنشئت هيئة تنسيق وطنية في مكتب نائب رئيس الجمهورية. ذلك أن مكتب رئيس الجمهورية هو المؤسسة صاحبة السلطة بشأن السياسات والأنشطة المتعلقة بالبيئة بالنيابة عن الحكومة بأسرها. وقد أنشأ هذا المكتب عدداً من الأجهزة في أيار/مايو ١٩٩٧ بغية تيسير تنفيذ الاتفاقية. وهذه الأجهزة هي كما يلي:

- اللجنة التوجيهية الوطنية التي تتألف من مديري ومفوضي الإدارات الحكومية ذات الصلة. ويمثل أيضاً في هذه اللجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة تانغو (Tango) (هي منظمة غير حكومية عامة تضم المنظمات غير الحكومية البيئية). وتقدم اللجنة توجيهاً في مجال السياسات بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- اللجنة التقنية الوطنية. وهذه هي لجنة متعددة القطاعات ومتعددة الاختصاصات تستمد أعضائها من إدارات حكومية مختلفة، ومن مؤسسات عامة، ومنظمات غير حكومية ومن القطاع الخاص. وهي تقدم توجيهاً تقنياً بشأن العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.
- الأمانة الوطنية المعنية ببرنامج العمل الوطني. وهي تتألف من فريق قوامه ستة أعضاء. وهي مسؤولة عن تقديم المدخلات التقنية وتيسر عن كتب العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.
- جهة الوصل الوطنية. ويجري إيوؤها في مكتب نائب رئيس الجمهورية في شعبة البيئة. وقد عُين منسق وطني وأسندت إليه المسؤوليات المتعلقة بتنسيق أعمال أمانة برنامج العمل الوطني واللجنة التقنية وقيادتهما.

أما الجهود التي يبذلها مجتمع المنظمات غير الحكومية في إطار العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني فتقوم بتنسيقها جهة وصل تابعة للمنظمات غير الحكومية أختيرت في اجتماع هذه المنظمات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أنشئت لجنة تنسيق للمنظمات غير الحكومية بشأن مكافحة التصحر بغية تيسير تنفيذ الاتفاقية وبغية الوصل الشبكي مع المنظمات غير الحكومية دون الإقليمية والإقليمية والدولية العاملة في إطار الاتفاقية.

أما أعضاء هيئات التنسيق الوطنية فتقوم بتعيينهم المؤسسات التابعة لها استناداً إلى مستواهم التعليمي وخبرتهم الفنية وخبراتهم في ميادين الإدارة الاجتماعية الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية. وهذه المؤسسات هي تلك التي حددتها إدارة البيئة على أنها شركاء هامون في مكافحة تردي الأراضي. وثلاثة وعشرون عضواً من أعضاء هيئة التنسيق وعددهم أربعة وثلاثون عضواً (٦٨ في المائة منهم) هم موظفون حكوميين و ١١ (٣٢ في المائة) هم من منظمات غير حكومية ومن القطاع الخاص ومن مؤسسات عامة. وتبلغ نسبة النساء ١٠ في المائة.

وتوفر اللجنة التقنية والأمانة الوطنية القوة الدافعة في تنفيذ الاتفاقية. وتجتمع اللجنة التقنية مرة كل شهرين إلى ثلاثة أشهر لتحديد الاتجاه بشأن ما ينبغي عمله. وتجتمع الأمانة الوطنية بصورة أكثر انتظاماً لدعم جهة الوصل الوطنية في تنفيذ المقررات المتخذة من جانب اللجنة التقنية. وجهة الوصل الوطنية هي المسؤولة عن الإشراف اليومي على الوكالات المنفذة. ولكل من هذه اللجان اختصاصاتها التي تشكل الأساس لإعداد الخطط السنوية والجدول الزمني لعمليات اللجنة. وليس لهيئة التنسيق الوطنية ميزانية خاصة بها ولكن لديها إمكانية الحصول على أموال

مخصصة لشعبة البيئة. ويجري تنفيذ الأنشطة عن طريق أموال يتيحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف من أجل تنفيذ العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني. وتشرف على أعمال وأنشطة اللجان وتقوم بتوجيهها اللجنة التوجيهية الوطنية التي هي أساساً هيئة توجيهية في مجال السياسات.

الأنشطة التي تضطلع بها هيئة التنسيق الوطنية

منذ أن أُنشئت اللجنة التقنية الوطنية والأمانة الوطنية المعنية ببرنامج العمل الوطني، اضطلع بعدد من الأنشطة في مجال العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني في ظل توجيهها وقيادتهما. وقد شملت هذه الأنشطة ما يلي:

- حملات توعية ومشاورات مع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمعات المحلية على الصعيد المحلي.
- استعراض الخبرات المكتسبة في الماضي والمشاريع والبرامج الجارية.
- استعراض التشريعات والسياسات القائمة.
- استعراض الآليات المتاحة لتحقيق التنسيق والتناسق في الإجراءات الرامية إلى مكافحة التصحر على الصعيدين الوطني والمحلي.
- تنفيذ برامج دعم حفاز على مستوى المجتمعات المحلية.
- ترجمة وثائق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى اللغة الوطنية.
- إنشاء صندوق وطني للبيئة - التصحر.

العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني

نُظمت حلقتا عمل بغية استهلال تنفيذ العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني. وقد شملت إحدى حلقتي العمل أعضاء من اللجنة التقنية وعُقدت حلقة العمل الثانية من أجل أعضاء اللجنة التقنية والفرقة العاملة المعنية بإنشاء الصندوق الوطني للبيئة - التصحر. وخلال حلقتي العمل هاتين، شكّلت أربعة فرق خبراء محليين من بين المشاركين. وكانت المهمة الرئيسية لهذه الأفرقة هي إجراء زيارات ميدانية إلى المناطق المعرضة للتصحر بهدف توعية المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة وذلك بتوفير معلومات لهم عن الفرص والأدوار المتاحة لهم في تنفيذ

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأخيراً مناقشة وجمع البيانات ذات الصلة بغية تيسير العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.

وقد تمت زيارة ما مجموعه ١٣ منطقة من مناطق تنزانيا القارية وعددها ٢٠ منطقة؛ وهذه المناطق هي موانزا، وشينيانغا، ومارا، وأروشا، وكليمنجارو، وتابورا، وسينغيدا، ودودوما، ومبيا، وإيرينغا، وموروغورو، ومتاوارا، وليندي. وفي هذه المناطق، تمت زيارة ١٨ مركزاً من بين مجموع قدره ٦٩ مركزاً.

ونُظمت أيضاً حلقات عمل استشارية للمناطق فيما يتعلق بوضع برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر في تنزانيا. وقد عُقدت حلقات العمل في موانزا من أجل منطقة البحيرة، ودودوما من أجل المنطقة الوسطى، وإيرينغا من أجل المنطقة الجنوبية. وكان من بين المشاركين الذين حضروا حلقات العمل هذه ممثلون للحكومات المحلية ومدبرون وظيفيون مسؤولون عن قطاعات تتصل باستخدام الأراضي على صعيدي المراكز والأقاليم. واشتركت منظمات غير حكومية ومنظمات ترتكز على المجتمع المحلي في محفلها الوطني الخاص بها، وقد أنشئت منها لجنة تنسيق للاتفاقية تابعة للمنظمات غير الحكومية.

أما الآلية المستخدمة لتبليغ المعلومات إلى أصحاب المصلحة فتشمل ما يلي:

- الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛
- توزيع التقارير ومحاضر الاجتماعات على المجموعات المستهدفة ذات الصلة؛
- استخدام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني؛
- استخدام مراكز المعلومات المتاحة، الموجودة في المؤسسات والمنظمات المتعاونة؛
- توزيع وثائق خاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بعد ترجمتها إلى اللغة المحلية (الوطنية).

وتقوم هيئة التنسيق الوطنية حالياً بالعمل بشأن إمكانيات إنشاء مركز معلومات خاص بها سيقوم بالوصل الشبكي مع المراكز القائمة.

وقد شُجِع أيضاً اشترك شركاء دوليين في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني. وقد دُعي جميع المشاركين الدوليين الموجودين في البلد إلى حضور محافل وطنية نُظمت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحر. وقد شملت هذه المحافل المحفل المعني بإنشاء الصندوق الوطني للبيئة، والمحفل الوطني الأول المعني
ببرنامج العمل الوطني، ومحفل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المرتكزة على المجتمع المحلي.

وقد تمكن معظم الشركاء الذين وُجّهت إليهم الدعوة من حضور المحافل وقام بتمثيلهم موظفون تقنيون.
واشترك بعض السفراء ورؤساء البعثات في الجلسات الافتتاحية و/أو الختامية.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو في اللجنة التوجيهية الوطنية وفي الأمانة الوطنية.

وقد أدى حضور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه اللجان إلى إيجاد صلة بين اللجان الوطنية ومجتمع
المانحين والشركاء الدوليين. وقد طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحيط مجتمع المانحين علماً على نحو
مستمر بالتقدم المحرز في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني أثناء الاجتماعات الشهرية للمانحين. وقد استفادت
الحكومة من هذه الاجتماعات فاستخدمتها لإحاطة المانحين علماً بالتقدم المتحقق وإبلاغهم بالاحتياجات المالية لهذه
العملية.

وفوتح أيضاً عدة شركاء على أساس ثنائي بغية التماس اشتراكهم في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني
ولا سيما على سبيل الإعداد للأنشطة التالية لانعقاد هذه المحافل. وأعرب بعض الشركاء الذين فوتحوا عن اهتمامهم
بدعم تنفيذ برنامج العمل الوطني، ولكن التزامهم لم يتحقق بعد. ومن بين الشركاء الذين فوتحوا في هذا الشأن:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والهيئة السويدية للتنمية الدولية، وبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، إلخ.

وعلى سبيل التحضير لإعداد وثيقة برنامج العمل الوطني، كُلف خبراء استشاريون وطنيون ودوليون
باستعراض التجارب المكتسبة من البرامج السابقة والحالية. وقد استُخدمت تقاريرهم وتوصياتهم إلى جانب التقارير
المرتتبة على عملية التشاور في إعداد وثيقة برنامج العمل الوطني. وأدرج عدد من المشاريع الجارية في برنامج
العمل الوطني بالنظر إلى أنه وجد أنها فعالة وتدخل ضمن روح الاتفاقية.

وقد أسفرت العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني عن برامج جديدة لمكافحة التصحر والتخفيف من
الجفاف. وتتمثل هذه البرامج الجديدة فيما يلي:

- تبسيط السياسات المتعددة القطاعات من أجل التمكين للمجتمعات المحلية بغية حفظ وإدارة مواردهم
الخاصة بهم.
- برنامج التعليم والتوعية وبناء القدرات من أجل جميع أصحاب المصلحة.

- اقتناء ونشر التكنولوجيا بما في ذلك المعارف المحلية.
- برنامج تقليص النمو السكاني.
- إدخال الاعتبارات الخاصة بنوع الجنس في التيار الرئيسي لعملية تنفيذ برامج اتفاقية مكافحة التصحر.
- نظام المعلومات البيئية.

ويجب أن يلاحظ أن برنامج العمل الوطني هو في المرحلة التحضيرية ولم تعتمد الحكومة بعد بصورة رسمية. وسيعقد في تموز/يوليه ١٩٩٩ المحفل الوطني الأول بشأن برنامج العمل الوطني.

الدعم المالي والتقني للعملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني

أسهمت حكومة تنزانيا في العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني كما أسهمت في الأنشطة الأخرى المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق تقديم القوة العاملة لهذه العملية وتقديم الحيز المكتبي، والتسهيلات والمرافق، والنقل، والإعفاء من الضرائب على جميع المواد والمعدات المطلوبة من الخارج من أجل أنشطة الاتفاقية.

وقد تلقت الحكومة التنزانية دعماً مالياً، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من الحكومة الدانمركية بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ من أجل استهلال العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني. وقدمت الدانمرك إلى حكومة تنزانيا مبلغاً إضافياً قدره ٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بغية حفز إنشاء صندوق وطني للبيئة - التصحر. وقد عُقد اجتماع بشأن هذا الصندوق في أيار/مايو ١٩٩٨. وقدم مكتب مكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغاً قدره ٢٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بغية تنفيذ مشروع تجريبي بشأن "ابتكارات المزارعين بخصوص حفظ التربة والمياه" في المناطق الجافة في تنزانيا. وقامت الحكومة الاسترالية، عن طريق مكتب مكافحة التصحر والجفاف المذكور، بتقديم ١٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الدعم الحفاز لمبادرات المستوى المحلي. وجاء دعم آخر من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومن قطاع إدارة البيئة والأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وذلك عن طريق تمويل الاشتراك في المؤتمرات وحلقات العمل الدولية.

وفيما يتعلق بالتعاون التقني، استفادت تنزانيا من مدخلات وخبراء قدمهم مكتب مكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقطاع إدارة البيئة والأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر والحكومة الاسترالية.

وتمثل برنامج دعم خاص في إتاحة متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة لدعم جهود ومبادرات جهة الوصل الوطنية وهيئة التنسيق الوطنية.

الاحتياجات من التعاون المالي والتقني

أعد مقترح مشروع وقُدّم إلى بعض المانحين من أجل دعم تنفيذ أنشطة برنامج العمل الوطني. ومطلوب على وجه الاستعجال مبلغ قدره ٢٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بغية دعم هذه العملية.

وقد حُدد مبلغ قدره ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على أنه الاحتياج الأساسي لجعل الصندوق الوطني للبيئة - التصحر يبدأ أعماله.

وفيما يتعلق بالتعاون التقني، سيكون الدعم مطلوباً عما قريب في شكل خبراء استشاريين دوليين لاستهلال تنفيذ بعض البرامج ذات الأولوية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج متطوعي الأمم المتحدة كان وما زال مفيداً للغاية وسيكون من دواعي التقدير البالغ لو أمكن أن يستمر في هذا الشأن وأن يقدم حيثما أمكن أكثر من خبير واحد لزيادة دعم القوة العاملة المقدم إلى جهة الوصل التي تعمل جزءاً من الوقت فقط.

توغو

تغطي توغو مساحة قدرها ٥٦ ٧٨٥ كم^٢ وتنقسم إلى منطقتين مناخيتين: ففي الجنوب يوجد مناخ من النوع شبه الاستوائي وفي الشمال يوجد مناخ من النوع السوداني. وتشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي. وقد أسهمت بنسبة ٣٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ وتستخدم نحو ٧٥ في المائة من السكان العاملين.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، يمتلك البلد كثيراً من الإمكانات الطبيعية الناشئة عن كثافة الحياة النباتية والحيوانية، والنظم الإيكولوجية، وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة التي تغطي نسبة ٦٤ في المائة من الإقليم وتوفر المياه السطحية.

بيد أن وجود ضغط بدرجة متزايدة على الموارد الطبيعية وهو ما يرجع بقدر كبير إلى الفقر والجهل وإلى الظروف الاقتصادية يؤدي إلى إدارة هذه الموارد إدارة غير رشيدة. وينتج عن ذلك، في جملة أشياء، إقفار الأراضي، وهبوط الإنتاج الزراعي، وحدوث اضطرابات في نظام الأمطار والمياه، وحدوث الجفاف المتطاوّل الأجل.

وكان هذا هو السياق الذي وقعت توغو في إطاره في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على اتفاقية مكافحة التصحر وصدقت عليها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وهو ما يحدث في إطار العملية الخاصة بخطة العمل الوطنية من أجل البيئة.

أولاً - استراتيجيات وأولويات مكافحة التصحر المحددة في خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

هدفت السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المعتمدة منذ الاستقلال إلى إشباع الحاجات الغذائية للسكان بواسطة التكثيف الزراعي عن طريق تعزيز هياكل دعم الإنتاج الزراعي وحفظ موارد الغابات. ولم يرافق تنمية الإنتاج الزراعي اتخاذ تدابير منهجية لحفظ الموارد الطبيعية وتجديدها. بل استمرت الممارسات الزراعية التقليدية مما نتج عنه الإفراط في استغلال التربة والغابات فشهد البلد حالات تدهور شديد في البيئة ومخاطر حدوث التصحر.

ومنذ بداية الثمانينات، فإن الاستراتيجيات القطاعية التي حوِّظ عليها في ميادين الزراعة والصيد والإنتاج الحراجي والحيواني، والموارد الهيدرولية وموارد الطاقة، قد تمحورت حول تعزيز التكنولوجيات الصالحة بيئياً، والتوعية والإشعار بالمسؤولية، وتعزيز قدرات السكان على مستوى القاعدة بالاستناد إلى نهج يقوم على المشاركة.

واعتمدت الحكومة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ سياسة وطنية للبيئة تتعلق توجهاتها وتدابيرها بالميادين الرئيسية المعنية بمكافحة التصحر. وتتمحور هذه التوجهات حول: '١' وضع الشواغل البيئية في الحساب في خطة التنمية الوطنية؛ و'٢' منع وتقليل التأثيرات السلبية المترتبة لإجراءات التنمية العامة أو الخاصة على البيئة و'٣' تحسين الأوضاع المعيشية والإطار المعيشي للسكان.

ويجري دعم الأهداف القطاعية باستراتيجيات متعددة القطاعات ترمي إلى: تنمية وتعزيز القدرات القانونية والمؤسسية والبشرية من أجل إدارة البيئة إدارة سليمة و'٢' تكثيف المعلومات والتعليم والاتصال والتدريب في مجال البيئة و'٣' مكافحة الفقر والسيطرة على النمو السكاني.

وتتوخى السياسة أن يُترجم دور الدولة في المستقبل على نحو متزايد إلى ما يلي: '١' تحسين الإطار التشريعي واللائحي لإدارة البيئة؛ و'٢' إيجاد إطار شراكة بقصد تحقيق المشاركة من جانب المواطنين وإشعارهم بالمسؤولية، في إدارة البيئة؛ و'٣' تنسيق عمليات التدخل من جانب الجهات الفاعلة و'٤' دعم الجهات الفاعلة الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية عن طريق تدعيم التعاون المُضفي عليه اللامركزية.

وتضع الاستراتيجيات القطاعية في الحساب من الآن فصاعداً التوجهات والاستراتيجيات العامة لسياسة البيئة وتنصب بصورة رئيسية على ما يلي: '١' تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة البيئة، وذلك عن طريق إيجاد

إطار للشراكة يشجع إدارة البيئة إدارة قائمة على المشاركة؛ و'٢' إيجاد وعي إيكولوجي وطني عن طريق إتقان المعارف وإيجاد المواقف الملائمة للبيئة؛ و'٣' النهوض بالبحوث البيئية واقتناء التكنولوجيات؛ و'٤' وضع الشواغل البيئية في الحسبان عند تخطيط وإدارة التنمية وبقصد استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام؛ و'٥' تحقيق التنسيق الأفضل لجميع الأنشطة في ميدان حماية وصيانة البيئة؛ و'٦' إضفاء اللامركزية على إدارة البيئة مع الإشراف الحقيقي للمجتمعات المحلية على مستوى القاعدة والهيئات المحلية وأعضائها المنتخبين.

ثانياً - التدابير المؤسسية المتخذة من أجل تطبيق الخطة

يجري حالياً إعداد برنامج العمل الوطني. ويندرج ذلك في إطار تخطيطي أوسع يتمثل في الخطة الوطنية للعمل البيئي. وهكذا فإن وحدة تنسيق هذه الخطة الوطنية والتي أنشئت بموجب القرار رقم 0002/MERF المؤرخ في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ هي الجهاز الوطني لتنسيق برنامج العمل الوطني. وهذه الوحدة تدعمها جهة الوصل الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر وهي تعمل بمشاركة من جانب الفئات الرئيسية للجهات الفاعلة واللجنة الفرعية للموارد الطبيعية وموارد الطاقة التابعة للجنة الوطنية للبيئة.

وهذه الوحدة، الموضوعة تحت إشراف الوزارة المسؤولة عن البيئة، تتمتع باستقلال ذاتي مالي. وتتمثل مهامها أساساً فيما يلي: '١' تنسيق الأنشطة في ظل مشاركة فعالة من جانب مجموع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وخاصة المجتمعات المحلية الأساسية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء التابعين للقطاعين العام والخاص؛ و'٢' تعزيز وضمان الترابط الكلي بين الخطة الوطنية للعمل البيئي والسياسات والاستراتيجيات القطاعية المختلفة في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

ومهمة الوحدة أثناء عملية إعداد برنامج العمل الوطني تتمثل أساساً في تيسير وحفز مشاركة جميع الجهات الفاعلة. وللقيام بذلك، فإن وحدة التنسيق تقوم بما يلي: '١' ضمان النهوض بنشر المعلومات عن الاتفاقية لدى الجهات الفاعلة؛ و'٢' إعداد واقتراح برنامج أنشطة من أجل إعداد برنامج العمل الوطني؛ و'٣' بحث الوسائل المطلوبة من أجل تحقيق الأنشطة المنصوص عليها في برنامج الأنشطة؛ و'٤' توعية الفئات المختلفة للجهات الفاعلة بشأن أهمية اشتراكها النشط في هذه العملية ودعمها في مجال إعداد مساهمة كل منها في اجتماعات المحفل الوطني؛ و'٥' إعداد ومتابعة إجراء دراسات مواضيعية والنظر في هذه المسائل من جانب أفرقة عاملة؛ و'٦' تنسيق القيام بعملية إعداد برنامج العمل الوطني.

ويتألف موظفو جهاز التنسيق من (٣) موظفين فنيين (أخصائي في الأحياء، وقانوني في مجال البيئة، وإداري) ومن موظفي دعم قدرهم سبعة (٧) موظفين. ويدعمهم في القيام بمهام محددة خبراء تقنيون يتبعون القطاع العام والمجتمع المدني وكذلك خبراء استشاريون. وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين بحسب نوع الجنس، فإنه يوجد على مستوى الجهاز الوطني للتنسيق ثلاث (٣) نساء وسبعة (٧) رجال.

وبخصوص الموارد المادية، يتمتع جهاز التنسيق الوطني بمعدات اقتنيت في إطار العملية الإجمالية الخاصة بالخطة الوطنية للعمل البيئي: '١٠' معدات متحركة (مركبة "لاند كروزر" ذات إطار قصير ودراجة بخارية من طراز ياماها (Yamaha Mate 50)؛ و'٢' أجهزة حاسوب وأجهزة مكتبية (خمسة حواسيب شخصية، ووصلة إنترنت، وآلة كاتبة، وثلاث طابعات، وآلة تصوير مستندات، وجهاز فاكس)؛ و'٣' معدات وهايكل أساسية أخرى (مولد كهربائي، وأربعة مكاتب، وغرفة اجتماعات، ومرآب، ووحدة للطباعة).

وأُنشئ أيضاً، بالإضافة إلى الجهاز الوطني لتنسيق برنامج العمل الوطني، فريق استشاري يتألف من فئات مختلفة من الجهات الفاعلة التابعة للقطاعين العام والخاص وللمنظمات غير الحكومية. ويتمثل دوره في متابعة وتقييم العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني.

ثالثاً- العملية القائمة على المشاركة والتشاور في إطار إعداد الخطة ووضعها موضع التطبيق

يدخل إعداد برنامج العمل الوطني ضمن عملية الخطة الوطنية للعمل البيئي ويقوم على نفس المبادئ وهي: النهج القائم على المشاركة والأخذ باللامركزية. أما العملية القائمة على المشاركة فترتكز على المشاورات المحلية المفضى عليها الطابع الإقليمي وعلى المشاورات التي تُجرى حسب فئة الجهات الفاعلة وتنظيم المحافظ.

ونُظمت مشاورات مُضفى عليها الطابع اللامركزي وذلك على صعيد الكانتونات والمحافظات والأقاليم. وقد سمحت هذه المشاورات بتقييم المشاكل البيئية وتحديد الخيارات الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية في مجال البيئة ومكافحة التصحر والتي سمحت بإعداد خطة العمل الوطنية من أجل البيئة.

وقد ضمت المشاورات جميع الفئات الاجتماعية المشتملة على الشباب والنساء والمعلمين والممثلين الدينيين وأعضاء لجان التنمية وتجمعات الإنتاج، وموظفي الخدمات التقنية والسلطات المحلية. وستكمل هذه المشاورات الإقليمية بمشاورات محددة خاصة بعملية برنامج العمل الوطني مع فئات الجهات الفاعلة (الأفراد، ووسائط الاتصال، ودوائر الخدمات التقنية التابعة للدولة، والمنظمات غير الحكومية، وهايكل البحث والتدريب، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية الأساسية) بقصد تحديد شواغلها المحددة في مجال مكافحة التصحر.

وأخيراً، سيجري تنظيم محفلين. سيقوم أولهما بتحديد النتائج المتوصل إليها عن طريق المشاورات الإقليمية والمشاورات المعقودة حسب فئات الجهات الفاعلة. وسيشكل المحفل الثاني إطار إقرار وتحليل وثيقة برنامج العمل الوطني.

وقد تحققت العملية التشاورية على أساس اجتماعات ومباحثات غير رسمية أجرتها وحدة تنسيق برنامج العمل الوطني مع مختلف الشركاء بغية تنسيق أعمال التدخل في إطار عملية الخطة الوطنية للعمل البيئي وعملية برنامج العمل الوطني.

رابعاً - التدابير المتخذة أو المتوخاة في إطار برامج العمل الوطنية

أدى عدم أخذ الشواغل المتصلة بحفظ الموارد الطبيعية منذ وقت طويل في الحسبان في السياسات والاستراتيجيات السابقة إلى الحد من الإجراءات المتخذة في مجال مكافحة التصحر.

واستناداً إلى السياسة الوطنية للبيئة، فإن أغلبية البرامج تبدأ بأن تدمج في إطارها الشواغل البيئية بصورة عامة والشواغل المتعلقة بمكافحة التصحر بصورة خاصة.

وستستهدف الإجراءات المتخذة تعزيز القدرات الإدارية للقطاعات الاجتماعية التي تُعنى بمكافحة التصحر وتنمية هذه القطاعات. وقد هبط سعر الغاز المحلي من ٨ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي إلى ٥ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في أيار/مايو ١٩٩٩ من أجل تخفيف الضغط على موارد الأخشاب.

وقد جرى إعداد خطة عمل وطنية من أجل البيئة. وهي تحدد خطة عمل في مجال إدارة البيئة بجميع مكوناتها من أجل السنوات الخمس عشرة (١٥) (١٩٩٩-٢٠١٤). وتنص الخطة الوطنية للعمل البيئي على تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لإدارة البيئة، وإيجاد نظام معلومات ومتابعة بشأن البيئة.

وقد تُرجم دمج إعداد برنامج العمل الوطني في عملية الخطة الوطنية للعمل البيئي بإعداد برنامج وطني لإدارة البيئة سيضم الأنشطة المحددة الخاصة بمكافحة التصحر ولا سيما في إطار برنامجين فرعيين هما: "تعزيز إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي إدارة قائمة على المشاركة ورشيدة" و"دعم المبادرات المحلية في مجال إدارة البيئة".

خامساً - الموارد المالية المخصصة في إطار الميزانية الوطنية، والمعونة المالية والتعاون التقني المتلقين

تبلغ الميزانية التقديرية لإعداد برنامج العمل الوطني ٣٠٠ ٣٦٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلى الصعيد الوطني، تجدر ملاحظة الدور الهام الذي تؤديه الدوائر التقنية العامة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة الأخرى والخبراء التقنيون الذين يشتركون في عملية إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني. وتجدر أيضاً ملاحظة ما تتيحه الدولة من هياكل أساسية (قاعة اجتماعات، وأجهزة إدارية) وما تتيحه أيضاً من خبراء تقنيين.

وفي إطار الميزانية الاستثمارية والرأسمالية لعام ١٩٩٩، من المتوخى تقديم مساهمة قدرها ١٥ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي مخصصة لوحدة تنسيق الخطة الوطنية للعمل البيئي دعماً لعملية تنفيذ الاتفاقيات ومن بينها اتفاقية مكافحة التصحر.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تم الحصول على مساهمات من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر (٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ومن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) أي ما مجموعه ٨٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتجدر ملاحظة أنه لم يتم الحصول على أي دعم في إطار الدعم الثنائي.

وهكذا يبدو أنه يوجد عجز يبلغ نحو ٢٨٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة فيما يتعلق بمتابعة وتحقيق العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني. ولم يتسن عقد اجتماع المحفل الأول لعملية برنامج العمل الوطني دون توفر دعم مالي.

كذلك فإن من الضروري تغطية احتياجه قدره ٢٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل تنفيذ الإجراءات الريادية المحددة في إطار المشاورات بغية دعم مبادرات السكان على مستوى القاعدة.

وأخيراً، فإن من الضروري تدبير مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل إعداد البرنامج الوطني لإدارة البيئة في مرحلته الأولى.

سادساً - بحث النقاط المرجعية والمؤشرات المستخدمة من أجل قياس التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف

ليس لدى توغو معلومات ومؤشرات جديرة بالثقة تسمح بمتابعة التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر. ولا يسمح هذا الوضع بإجراء متابعة وتقييم فعالين للإجراءات المتخذة. وهكذا يبدو أن من الضروري أن يتم على الصعيدين المحلي والإقليمي إدارة المعطيات المتعلقة بالتصحر عن طريق متغيرات مرتبطة بالنظم الإيكولوجية وبالتنوع الأحيائي وبالمناخ وبالحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

وقد أجريت دراسة من أجل إقامة مصرف بيانات ونظام معلومات ومتابعة بشأن البيئة. وسيدعم هذا النظام المؤسسات الشريكة التي هي مصدر المعلومات عن طريق تعزيز قدراتها. وسيتضمن هذا النظام فيما بعد "نظام تداول المعلومات المتعلقة بالتصحر" لتوغو وسيكون مرتبطاً بنظام تداول المعلومات المتعلقة بالتصحر - "نظام المعلومات والمتابعة بشأن البيئة على شبكة الإنترنت" لأفريقيا الغربية والذي يجري إعداده. وتبلغ تكلفته الإرشادية ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في البرنامج الوطني لإدارة البيئة في مرحلته الأولى.

ويُتوقع إعداد تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن حالة سير العملية الخاصة ببرنامج العمل الوطني لتوغو. وقد أُعد التقرير الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويحل إعداد هذا التقرير الحالي محل التقرير الثاني. ومن المتوقع إصدار التقرير الثالث في نهاية تموز/يوليه.

تونس

١-١ مفهوم التنمية المستدامة

منذ وقت طويل وشواغل تونس فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية والبيئة جلية تقريباً وترد في جداول أعمال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد فرضت هذه الشواغل نفسها على اختيار التنمية التي توجه تونس نحو مجتمع متضامن ومزدهر تمثل له التنمية أداة لإنتاج الثروة، ومن ثم لتحقيق معدلات نمو تصل إلى أعلى ما يمكن في سياق تنمية مستدامة. وهذا المنطق يجد ركائزه في الجهود التي بذلت والتي ينبغي بذلها، في مجالات حماية الموارد الطبيعية ولا سيما مكافحة التصحر وتحسين نوعية الحياة في الأوساط الريفية.

والانجازات في هذا المجال جديرة بالملاحظة والتقدير، ذلك أنها تناولت المجالات المؤسسية والقانونية والتشريعية، كما شملت جوانب إدارة البيئة وحماية الموارد الطبيعية وصون الطبيعة بمعناها الواسع. وهكذا سجل معدل الفقر في تونس انخفاضاً ملحوظاً منذ الاستقلال في ١٩٥٦، حيث انخفض من ٣٣ في المائة في ١٩٦٧ إلى ٦,٧ في المائة في ١٩٩٠. وعرف النمو الديموغرافي انخفاضاً ملحوظاً كذلك، بفضل سياسة تنظيم الأسرة، فهو يتراوح بين ١,٨ في المائة إلى ٢ في المائة للفترة ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ وسينخفض إلى ١ في المائة عام ٢٠٠١.

وترتكز سياسة التنمية، التي تنتهجها تونس في جميع المجالات، على إعداد الاستراتيجيات القطاعية.

٢-١ استراتيجيات التنمية

في مجال صون الموارد الطبيعية، تتمثل أهم الاستراتيجيات فيما يلي:

- الاستراتيجية الوطنية لصون المياه والتربة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)، التي تعنى أساساً بتنظيم الاستغلال المتكامل لـ ٦٧٢ ٠٠٠ هكتار في أحواض السفوح، ومعالجة ٣٠٥ ٠٠٠ هكتار من الأراضي التي تصلح لزراعة الحبوب، وصيانة ودعم منشآت صون المياه والتربة التي سبق إنجازها على مساحة ٨٥٨ ٠٠٠ هكتار، وإقامة ١ ٠٠٠ بحيرة على التلال وإنجاز إقامة ٤ ٠٩٢ منشأة لإعادة ملء الطبقات الحاملة للمياه وتصريف مياه الفيضانات. ويتفاوت معدل تنفيذ هذه الاستراتيجية تبعاً لطبيعة النشاط وللمنطقة المعنية، ويبلغ نحو ٦٠ في المائة للأنشطة في مجموعها

- استراتيجية مكافحة تراكم الرمال، التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية البنى الأساسية للطرق ومناطق الزراعة، وتعنى بأكثر من ٧ ملايين هكتار توجد أساساً في جنوب البلاد. وقد أتاحت الإنجازات التي تمت في العقود الثلاثة الأخيرة (الستينات والسبعينات والثمانينات)، حماية ٦٢ واحة و٤٢ مساحة زراعية (٢٠٠ ٠٠٠ هكتار)، و٣٠ قرية، ومحاور الطرق في الوسط والجنوب، التي يتهدها تراكم الرمال. وخلال عقد التسعينات، تمثلت الأهداف التي تتوخاها الاستراتيجية في إنشاء ٤ ٠٠٠ كيلومتر من الكثبان الصناعية، وتعليق ٨ ٠٠٠ كيلومتر من الكثبان، وتثبيت الكثبان المستقرة على مساحة ٢٤ ٠٠٠ هكتار بزراعتها، وأخيراً إقامة ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر من مصدات الرياح. وأتاحت الإنجازات التي حُققت خلال الفترة ٩٠ إلى ٩٨ إقامة ٣ ٥٠٠ كيلو من الدكات وتعليق ٥ ٦٠٠ كيلو من الكثبان، علاوة على تثبيت ١٤ ٧٠٠ هكتار من الكثبان بالزراعة، وإقامة ٥ ٢٠٠ كيلومتر من مصدات الرياح.

- الاستراتيجية الحراجية الرعوية، وتنص على زرع ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار وتنظيم الاستغلال الرعوي على مساحة ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار. وتقدر الإنجازات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ بـ ٢٥٦ ٠٠٠ هكتار من زراعات الجنبات التي توفر العلف، وتنظيم استغلال ١٧٠ ٠٠٠ هكتار من أراضي الرعي.

وتقدر الإنجازات السابقة على وضع الاستراتيجية بـ ٢١٠ ٠٠٠ هكتار من زراعات جنبات العلف.

وتمثل إعادة التشجير مكوناً هاماً لهذه الاستراتيجية، إذ تنص الاستراتيجية على إعادة تشجير ٣٢٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الجرداء. وقد غطت الإنجازات (١٩٩٠ إلى ١٩٩٨) أكثر من ١٣٦ ٠٠٠ هكتار. أما الإنجازات السابقة (الستينات والسبعينات والثمانينات) فقد غطت ٢٣٨ ٠٠٠ هكتار.

ويضاف إلى هذه الاستراتيجيات استراتيجيات تنمية وإدارة الموارد الطبيعية، التي تستهدف تحسين مستوى معيشة سكان الريف والحد من عمليات التدهور الحالي لهذه الموارد. والأمر يتعلق هنا بمشروعات التنمية الزراعية المتكاملة، ومشروعات التنمية الريفية المتكاملة، ومشروعات تنمية المناطق الشديدة التأثر، التي تمول من الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.

وكتدابير مرافقة وداعمة للجهود المادية، اعتمدت تونس الآن تشريعاً شاملاً في مجال مكافحة التصحر من شأنه أن يتيح، بتوافر بعض الشروط، الاستغلال الرشيد لمواردها الطبيعية وإسهامها في صون الطبيعة.

٣-١ التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر

شاركت تونس بنشاط في إعداد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وكانت من بين البلدان الأولى التي صدقت على هذا الصك القانوني منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وإن الجهود المادية والمؤسسية والمالية التي بُذلت في مجال مكافحة التصحر لجهود كبيرة. فالواقع أن تونس تولي لهذا القطاع مكاناً مميزاً في السياسة البيئية وسياسة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وقد كرست الخطة الثامنة (١٩٩٢ - ١٩٩٧) لمكافحة التصحر استثماراً يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار في السنة. وفضلاً عن ذلك، ومراعاة للدور الذي تؤديه مكافحة التصحر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتأثرة بهذا البلاء، زيد هذا المبلغ إلى ٢٠٠ مليون دولار في السنة خلال الخطة التاسعة (١٩٩٧ إلى ٢٠٠١). وجاءت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر تعزز إنجازات تونس في هذا المجال. وهكذا اتخذت بعض التدابير لتنفيذ هذه الاتفاقية، وهي:

- إنشاء نظام لتعميم المعلومات بشأن التصحر وجهاز للرصد

وضع نظام لتعميم المعلومات بشأن التصحر جرى تصميمه، في إطار التنمية المستدامة، بدعم من مرصد الصحراء والساحل. وسيتيح هذا النظام تعميم المعلومات، بمجرد فرزها واعتمادها، ووضعها تحت تصرف القطاعات المختلفة في صورة يسهل فهمها والوصول إليها. وشرعت تونس أيضاً في إقامة جهاز للرصد والمراقبة الإيكولوجية على المدى الطويل (الفصل الثامن)، وذلك مع عدد من الشركاء من بينهم مرصد الصحراء والساحل ومعهد بحوث الزراعة والمحاصيل الغذائية الاستوائية ميدنين.

- اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر

هي هيئة للتنسيق يرأسها وزير البيئة والتخطيط العمراني، وتضم ممثلي المؤسسات الحكومية المختصة في مجال مكافحة التصحر، والرابطات المهنية، والمنظمات غير الحكومية والرابطات النسائية، إلخ. ويجدر التنويه بأن هذه اللجنة وضعت تحت رعاية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي يرأسها الوزير الأول.

وقد شاركت هذه اللجنة بنشاط في تحديد النهج الموصى به لإعداد برنامج العمل الوطني، وصوغ نظام الصندوق الوطني لمكافحة التصحر، وأخيراً في اعتماد هذين المشروعين.

- إنشاء اللجان المحلية لمكافحة التصحر

انشئت اللجان المحلية لمكافحة التصحر بمشاركة نشطة من المنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين. ولهذه اللجان نفس الاختصاصات التي تضطلع بها اللجنة الوطنية.

- الصندوق الوطني لمكافحة التصحر

أجرى فريق من الخبراء الوطنيين دراسة تحدد سيناريوهات لإنشاء الصندوق طبقاً للمادة ٢١ من الاتفاقية. وقد نُوقشت نتائج هذه الدراسة أثناء اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر، وتم اختيار أحد هذه السيناريوهات. وقد أعدت هذه الدراسة بمساهمة مالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر. وهكذا أنشئ الصندوق طبقاً لقانون المالية رقم ٩٧ - ٨٨، الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، المادتين ٢٢ و ٢٣.

- الجوانب التشريعية

دعماً للمنجزات التشريعية، يقوم قسم الشؤون القانونية بوزارة البيئة والتخطيط العمراني حالياً بإعداد مشروع مدونة ريفية، تفسح مكاناً مميزاً للمسائل المتعلقة بمكافحة التصحر.

٤-١ العملية التشاركية ودور النساء والشباب

أصبحت إرادة تحسين مركز المرأة والنهوض بدورها الاجتماعي والاقتصادي أحد المحاور ذات الأولوية لسياسة التنمية الريفية في هذه السنوات الأخيرة.

ففي الأوساط الريفية تشكل النساء ٦٤,٣ في المائة من المساعدين الزراعيين من أفراد الأسرة (اليد العاملة بدون أجر)، ولكنهن لا يمثلن سوى ٥ في المائة من أرباب العمل في الاستغلال الزراعي. والمرأة، بتدخلها المباشر في الوسط الريفي، تلعب دوراً رئيسياً في صون أو تدمير الموارد الطبيعية. وقد حددت خطة التنمية الثامنة (١٩٩٢-١٩٩٧) مهام متعددة الجوانب (تتصل بكل مجالات التنمية) "المرأة والتنمية".

ويتمثل دعم الأنشطة النسائية في الوسط الريفي في تأمين مصادر أخرى للدخل للنساء الريفيات لتتيح لهن الحصول على قروض من أجل إقامة مشاريع صغيرة تتعلق بالزراعة، وبتربية النحل وتربية الدواجن، والصناعات الحرفية إلخ.

ويمثل الشباب نحو ٥٥ في المائة من مجموع سكان البلد. ومن الضروري ضمان تعبئة جهود هؤلاء الشباب وإدماجهم تدريجياً في مشروعات التنمية، وعلى الأخص في القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والشباب يدخلون أيضاً في عملية مكافحة التصحر هذه، وذلك بإشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع والأنشطة ذات الصلة بمكافحة التصحر، والعمل على مشاركتهم في مختلف اللجان وجماعات العمل. ويجدر الإشارة إلى أن الرابطة النسائية ورابطات الشباب ممثلة في اللجان الوطنية والمحلية لمكافحة التصحر.

٥-١ التدابير المتخذة في إطار برنامج العمل الوطني

أعد برنامج العمل الوطني بالتشاور مع جميع الشركاء والمعنيين، سواء على المستوى المركزي (في إطار اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة واللجنة الوطنية لمكافحة التصحر) أو الأقاليمي (البنى المكلفة بالتنمية الريفية) أو المحلي (ولا سيما سكان المناطق النموذجية الممتدة للمناطق المتأثرة بظاهرة التصحر).

وفيما يلي بيان التدابير والإجراءات ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني:

'١' إنشاء مركز في وسط البلاد للبحوث المتخصصة للمناطق الجافة دون الرطوبة، والمناطق شبه القاحلة، على غرار معهد المناطق القاحلة، الذي أسهم إسهاماً ضخماً في النهوض بالبحث والتطوير فيما يتعلق بالمناطق القاحلة؛

'٢' إنشاء لجان محلية لمكافحة التصحر بمشاركة نشطة من المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية والسكان المعنيين؛

'٣' دعم بنى الإرشاد على الصعيد المحلي؛ ولا سيما بتدريب الموجهين في مجال التنمية المحلية واستخدام النهج التشاركي؛

'٤' إقامة آلية للمتابعة والإنذار المبكر بالجفاف، ونظام لتعميم المعلومات المتعلقة بمتابعة التصحر؛

'٥' التحديث الدوري للمعلومات عن الموارد الطبيعية بغية الوقوف على تقييمها من حيث الكم والنوعية؛

'٦' إصدار مدونة روعية تكمل ترسانة النصوص القانونية الموجودة، ويمكن إدخالها في قواعد إدارة الموارد الطبيعية؛

'٧' تعزيز جهود تحقيق اللامركزية التي تبذل في البلد، ولا سيما في مجال استقلالية القرار على المستوى المحلي؛

'٨' إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر يتمتع بوضع تطوري يتيح سرعة وفعالية توجيه الموارد المالية على المستوى المحلي في المناطق المتأثرة بالتصحر أو بالجفاف؛

'٩' إدخال برنامج العمل الوطني في برنامج العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وفق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

مكونات برنامج العمل الوطني

يشمل برنامج العمل الوطني ثلاثة مكونات هي:

- دعم المشروعات والتدابير الجاري تنفيذها. وذلك بهدف جعلها أكثر تساوفاً مع روح إتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما أحكامها المتعلقة بالنهج التشاركي، وتحقيق الدمج بين التدابير المادية، الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية، واعتماد سياسة مكافحة الوقائية إلى جانب مكافحة العلاجية. وقد ناقش جدول أعمال القرن الحادي والعشرين هذا المفهوم واتجه اختياره إلى استراتيجية للتنمية المستدامة تتطلب في آن معاً مكافحة الفقر وحماية البيئة.
- توسيع مشروعات تنظيم التنمية الريفية المتكاملة.
- تحديد تدابير الدعم والحفز، والتدابير المرافقة على الصعيد الاجتماعي والمؤسسي والتشريعي.

وانسجاماً مع إتفاقية مكافحة التصحر، سيراعى في صوغ الخطط التوجيهية للأقاليم، إفساح مكان مميز لمشاركة السكان. ويجب أن يتجه برنامج العمل الوطني نحو تأكيد قيمة العمل التشاركي والمهني. وستتطلب علاقات الشراكة والتعاون بين الأطراف المعنيين القبول المتبادل لمصلحة المجتمع في الأجل الطويل ومصلحة المستغلين الزراعيين في الأجل القصير.

٦-١ تكاليف تنفيذ برنامج العمل الوطني والموارد المالية اللازمة

بمقارنة مساحة الأراضي المهددة بالتصحر، والمقدرة بـ ٨٧٠ ١١ مليون هكتار (لا تدخل في هذا الرقم المناطق الصحراوية)، بإجمالي مساحة الأراضي التي تجري معالجتها ضد التصحر والتي تقدر بـ ٢,٧٥ مليون هكتار، نجد أن الأراضي المطلوب معالجتها تبلغ على وجه التقريب ٦,٢٥ مليون هكتار. وتشير التقديرات إلى أنه خلال فترة تنفيذ برنامج العمل الوطني (عقدين)، لن تستطيع خطط التنمية التشاركية، التي ستعدها القطاعات والتي ستندرج في إطار أولوياتها، في صورة استثمارات ومشاريع ريفية صغيرة، أن تغطي سوى ٥٠ في المائة من الأراضي التي تحتاج إلى تدخل وقائي أو علاجي. ولكن من المأمول أن تحسّن موارد الدخل لجانب من السكان، في إطار انضمامهم إلى نظام التنمية الريفية التشاركية التي تتضمن مكافحة التصحر (LCD)، سوف يؤدي إلى اجتذاب باقي السكان تدريجياً إلى تبني برامج التنمية التشاركية. وتقدر تكاليف تنفيذ برنامج العمل الوطني بنحو ٣ مليارات من الدولارات. ويتوقف معدل تنفيذ الأنشطة المقترحة على مدى توافر الأموال، وتعبئة جهود الموجهين والموجهات والمسؤولين عن التنمية الريفية، وعلى الأخص، على مدى انضمام السكان إلى هذه العملية.

٧-١ محصلة التعاون من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر

١- على مستوى الشركاء الثنائيين

في إطار التنفيذ الفعلي للاتفاقية، وبوجه خاص فيما يتعلق بتطبيق القرار الخاص بالتدابير العاجلة التي ينبغي اتخاذها في أفريقيا، والقرار المتعلق بالفترة الانتقالية، تم، بتعاون ألماني، تحديد مشروع للمساعدة. وقد أتاح هذا المشروع، الذي يمتد سنتين، إعداد برنامج العمل الوطني.

٢- على مستوى الشركاء متعددي الأطراف

أفادت تونس، في نفس ذلك الإطار، من دعم من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر، لإنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التصحر.

٣- على مستوى القطاع الخاص

لعب القطاع الخاص دورا هاما في التوعية فيما يتصل بأهداف الاتفاقية وبخطر ظاهرة التصحر. وهكذا أخذ الفلاحون المحليون، وقد أدركوا هذه الظاهرة، ينفذون تدابير محدودة النطاق، شديدة الفعالية، من مبادراتهم الخاصة المتواضعة.

٤- على مستوى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

لا يكف المجتمع المدني ومؤسساته (AIC, AFIC, CSA)، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات المهنية الأخرى، التي تبلغ نحو ٧ ٠٠٠ حاليا، عن تقديم دعمها لتنفيذ الاتفاقية بتنظيم مناسبات مختلفة بهدف نشر المعلومات وحفز الاحساس بالمسؤولية لدى مختلف الجهات المعنية الفاعلة. فعلى سبيل المثال، نظمت رابطة حماية البيئة في القيروان، بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبيئة ومنظمات غير حكومية أخرى، حلقة عمل دولية في القيروان من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦، بشأن مكافحة التصحر في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، وذلك بعنوان "شركاء في مواجهة التصحر". وكان هدف حلقة العمل هذه هو تكريس قيام شراكة مستديمة بين المنظمات غير الحكومية في الشمال وفي الجنوب، وبين هذه المنظمات الأخيرة والجهات المؤسسية المعنية المختلفة. وقد أفضت الحلقة، فضلا عن ذلك، إلى تحديد وإقامة إطار للتشاور بين الشركاء، وتحديد آليات يمكن إقامتها للتمويل، بهدف إعداد برنامج العمل الوطني وتنسيقه وتنفيذه.

٨-١ نظام مؤشرات متابعة الجهود المبذولة

شرع في عقد سلسلة من حلقات العمل على المستوى الوطني بغية تحديد مؤشرات متابعة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر: مؤشرات لدينامية عملية التصحر، ومؤشرات لتقييم تأثير أعمال مكافحة التصحر. وقد أنجز هذا العمل بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل.

وبمراعاة أهمية مكافحة التصحر بالنسبة للتنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بهذا البلاء، وضعت في الاعتبار المؤشرات التالية لتقييم دينامية عملية التصحر وتأثير مشاريع حماية الموارد الطبيعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

- مؤشر التنمية البشرية ويضم المكونات التالية

- متوسط العمر بين السكان
- المعرفة (معدل محو أمية الكبار ومتوسط عدد سنوات الدراسة)
- مستوى المعيشة معبرا عنه من خلال إجمالي الناتج الداخلي

- المؤشرات الديمغرافية

- معدل النمو السكاني
- الكثافة السكانية
- معدل التوسع الحضري
- المؤشر العام للخصوبة

- مؤشرات الموارد الطبيعية وتضم المكونات التالية

- النسبة المئوية للأراضي الزراعية (نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية)
- متوسط نصيب الفرد من المساحة الزراعية المستغلة

- المعدل السنوي لإزالة الأشجار
- المعدل السنوي للتصحّر
- متوسط نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية المتجددة (م³/سنة)
- النسبة المئوية للاستهلاك السنوي من المياه العذبة مقارنة بموارد المياه
- الأراضي المروية بالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التي يزود بها السكان على أساس تجاري
- استهلاك مبيدات الآفات لكل ١ ٠٠٠ شخص بالطن

ويشكل نظام متابعة حالة التصحر وتأثير أعمال مكافحة التصحر جزءاً من شبكة التنمية المستدامة التي يتوفر لها مرصد للتصحّر. ويجري نشر جميع المعلومات السنوية المتعلقة بجميع مكونات البيئة، ووضعها في متناول المستفيدين في تقرير بعنوان "حالة البيئة".

ومن ناحية أخرى، وتطبيقاً لمقرر مؤتمر الأطراف الثاني، قدم طلب تمويل إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليقدم إسهامه لاختبار مؤشرات متابعة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في تونس. وقد اختير معهد المناطق القاحلة في ميدنين للاضطلاع بهذا العمل بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل، وتحت رعاية وزارة البيئة والتخطيط العمراني.

أوغندا

مقدمة

تقع أوغندا في شرق أفريقيا، وهي عضو في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، وهي إحدى المناطق الفرعية الأكثر تضرراً بالتصحّر في أفريقيا. وتشغل أوغندا مساحة ٢٤١ ٠٠٠ كم^٢ منها ٨٠ ٠٠٠ كم^٢ من الأراضي الجافة. ويبلغ تعداد سكانها ١٩,٥ مليون نسمة، يعيش ٩٠ في المائة منهم في المناطق الريفية. ويمثل النساء ٥١ في المائة من هؤلاء السكان، ويسهم بنسبة ٨٢ في المائة في قوة العمل، وبنسبة ٨٠ في المائة في إنتاج الغذاء (وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ١٩٩٧).

وتشغل الأراضي الجافة في أوغندا، والتي يتراوح هطول الأمطار فيها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ مم، منطقة يشار إليها عامة بـ "ممر القطعان"، الذي يمتد من الشمال الشرقي للبلاد إلى جنوبها الغربي مروراً بوسطها. وهناك، إضافة إلى ذلك، مناطق جافة متناثرة عبر البلاد. وتلقى هذه المناطق هطولاً قليلاً غير منتظم، كثيراً ما يفضي إلى فترات طويلة من الجفاف، إلى حد أن بعض المناطق أصبحت تكشف بالفعل عن ظروف شبيهة بالصحراء.

وقد اشتركت أوغندا بنشاط في مفاوضات اتفاقية مكافحة التصحر، وتولت المسؤوليات التالية: نائب رئيس الفريق العامل ٢ التابع للجنة الحكومية الدولية للمفاوضات بشأن التصحر، ونائب رئيس مؤتمر الأطراف الأول في روما، إيطاليا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد دلت على التزامها بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بتوقيعها والتصديق عليها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على التوالي.

الغرض من التقرير الوطني

يشكل إعداد تقرير وطني جزءاً من عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والغرض الرئيسي من التقرير هو إعلام الأطراف الأخرى في الاتفاقية بشأن الوضع في أوغندا فيما يتعلق بالتدابير التي يجري اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية في البلد. وهو يستخدم أيضاً لتعزيز القدرة المؤسسية والبشرية لجهة الوصل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر، من أجل تحسين تنسيق وتنفيذ الاتفاقية في سياق دعم التنمية المستدامة.

التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

أنشأت أوغندا هيئة تنسيق وطنية للجهات المعنية في القطاعات المختلفة، لتكون نقطة البداية في إقامة شراكة وظيفية في أعمال برنامج العمل الوطني. وهي تضم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، باعتبارها الوزارة القيادية، ولجنة توجيهية وطنية ذات طابع تمثيلي واسع للجهات المعنية، يشمل الإدارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وشركاء خارجيين. وإضافة إلى وجود جهة وصل وطنية للاتفاقية، أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٩٨ لجنة تنسيق وطنية للمنظمات غير الحكومية تضم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي على جميع المستويات، وذلك لدعم تنسيق ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، في عملية برنامج العمل الوطني.

وتقدم اللجنة التوجيهية الوطنية الإرشاد في صوغ السياسات كما تقدم المشورة للحكومة في المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في البلد. وترتكز أنشطة اللجنة على خطة عمل ترمي إلى توجيه تنفيذ مشروع الدعم الشامل من أجل توفير الدعم الأولي لصوغ برنامج العمل الوطني في أوغندا.

وقد أدت الترتيبات المؤسسية الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة للجهات الفاعلة المحلية في تصميم وتنفيذ عمليات برنامج العمل الوطني وضمان مراقبتها وتبنيها لها، أدت إلى إنشاء لجان توجيهية للمقاطعات لمكافحة التصحر، في ٩ مقاطعات.

وقد عهد إلى وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والهيئة الوطنية لإدارة شؤون البيئة، ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، بالإشراف العام على أنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية. وعلى وزير الزراعة أن يضمن اضطلاع وزارته بمسؤولياتها، بوصفها الجهة القيادية. فالوزارة، من خلال الإدارة المختصة بالمعونة، تقوم بالإشراف على أنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية وبمراقبتها وتقييمها، بينما تتولى الهيئة الوطنية لإدارة شؤون البيئة مسؤولية التحقق من أن جميع أنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية تدخل في حدود الإطار العام للخطة الوطنية للعمل البيئي.

وتشارك الجهات المعنية الرئيسية في توجيه وتنسيق عملية برنامج العمل الوطني من خلال تمثيلها في اللجنة التوجيهية الوطنية. وفي اللجان التوجيهية للمقاطعات بشأن التصحر، التي تضم ممثلين لمختلف الجماعات المعنية ولا سيما الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص وممثلي الشركاء الخارجيين. وعلاوة على ذلك تقوم اللجنة الوطنية بالتنسيق المعنية بالتصحر، بتوجيه وتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وعلى مستوى المقاطعات تقوم المنظمات غير الحكومية أيضا بتجميع المعلومات وتبادلها من خلال منتدياتها في المقاطعات.

العملية التشاركية دعما لإعداد برنامج العمل الوطني

في ١٩٩٨، جرى الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة لرفع الوعي والتماس آراء الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن مجالات الأولوية لبرنامج العمل الوطني. وشملت هذه الأنشطة:

- ١- حلقة عمل للمنظمات غير الحكومية لإعداد ترتيبات للتنسيق والربط الشبكي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مكافحة التصحر؛
- ٢- حلقة عمل لقيادة أفرقة المقاطعات بشأن إعداد برنامج العمل الوطني؛
- ٣- حلقات عمل لتوعية ومشاورة الجهات المعنية على مستوى المقاطعات والأقاليم؛
- ٤- حلقة عمل بشأن الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في برنامج العمل الوطني؛

- ٥- حلقة عمل لحفز اهتمام أعضاء البرلمان بالنسبة لعملية برنامج العمل الوطني/اتفاقية مكافحة التصحر؛
- ٦- محاضرة عامة بشأن "التلال الجرداء في جنوب غرب أوغندا" نظمتها الجمعية الأوغندية لصون التربة والمياه؛
- ٧- المنتدى التشاوري الوطني الأول بشأن عمليات برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في أوغندا؛
- ٨- حلقة عمل لحفز اهتمام المجتمع الأكاديمي بجامعة ماكريري؛
- ٩- حلقة عمل بشأن إصلاح أراضي الرعي التي تستخدم فيها نباتات العلف؛
- ١٠- الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر.

وقد استخدمت هيئة التنسيق الوطنية المجالس المحلية والمجالس النسائية والشبابية المنشأة في إطار دستور أوغندا كوسيلة لتعبئة جهود المجتمعات المحلية ولزيادة الوعي لبرنامج العمل الوطني على جميع المستويات.

ويجري العمل حالياً في أنشطة تعزيز الوعي بشأن اتفاقية مكافحة التصحر ونهجها التجديدية، بما في ذلك إطلاق عملية برنامج العمل الوطني التي تشرك قطاعات مختلفة من الجهات المعنية. فقد نظمت لهذا الغرض برامج وحملات لإعلام الجمهور في إطار مشروع الدعم الشامل لعملية برنامج العمل الوطني التي شرع فيها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأكدت رسالة ومضمون حملات الاعلام على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تردي الأراضي، والشواغل المتعلقة بالجنسين، ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، والمجتمعات المتأثرة بالتصحر.

وفيما يتعلق بالجنسين، اتخذت حكومة أوغندا خطوات نحو توفير بيئة يمكن فيها مراعاة اعتبارات الجنسين في برامج التنمية، وذلك بإنشاء وزارة شؤون الجنسين والشباب والتنمية الاجتماعية. وقد أنشأ الدستور أيضاً مجالس محلية من مستوى القرية إلى مستوى المقاطعة، وهو ينص على أن يكون ثلث أعضاء كل لجنة/مجلس على جميع المستويات من النساء. كذلك ينشئ الدستور، إضافة إلى ذلك، مجالس خاصة للنساء وللشباب من مستوى القرية إلى المستوى الوطني. وفي مباشرة عمليات برنامج العمل الوطني، يجري استخدام كل هذه البنى لإشراك المجتمعات المحلية في أنشطة زيادة الوعي والتشاور بشأن البرنامج. وعلى الرغم من تهيئة البيئة التمكينية، فإن مشاركة النساء في عمليات برنامج العمل الوطني لا تزال منخفضة حيث تسجل ٢٧ في المائة فقط.

الخطط والاستراتيجيات الوطنية

قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اتخذت بعض الخطوات لمواجهة مشاكل الجفاف والتصحر. فعلى سبيل المثال، اشتركت أوغندا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر، الذي عقد في نيروبي. واستضافت أوغندا، في ١٩٨١ بعثة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أوصت بأن تشرع الحكومة في صوغ استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وبأن تنشئ آلية في إطار الحكومة من أجل تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية وترجمتها إلى برامج وأنشطة عملية. وعلاوة على ذلك، قامت حكومة أوغندا، في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤، بإعداد خطة وطنية للعمل البيئي وفرت إطاراً لمعالجة مشاكل إزالة الغابات، وتعرية التربة، وتردي أراضي المراعي، والعجز في خشب الوقود، وانكماش التنوع الأحيائي، وصرف مياه الأراضي الرطبة. وتقدم خطة العمل حلاً، وخيارات عملية في مجالات السياسات والإصلاحات المؤسسية والاستثمارات الجديدة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة بتغيير الأساليب التي يتبعها الناس في استغلال الموارد الطبيعية وبالمحافظة عليها.

وتشمل المبادرات المتخذة في المجالات الاقتصادية - الاجتماعية الأخرى، والتي تعد ذات صلة بمكافحة التصحر ما يلي: خطة العمل من أجل استئصال الفقر؛ وبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة؛ ووحدة تنفيذ مشروع كاراموجا؛ والإنذار المبكر بالقطوع والاستعداد لمواجهة الكوارث؛ ومشروع نظم تربية الماشية؛ وتنمية الإدارة الرشيدة للأراضي الجافة عن طريق الصون؛ واستئصال الفقر والأمن الغذائي في مثلث لويرو؛ ومشروع صون جبل إلغون.

وفي ١٩٩٣، أعدت خطة عمل لاستئصال الفقر بهدف القضاء التام على الفقر بحلول عام ٢٠١٧. وترمي الخطة إلى تعزيز النفعات التي تحسن نوعية الحياة للفقراء، كما تعزز بشكل مباشر قدرة الجماعات المستهدفة على زيادة دخولها.

وهناك الآن عدد من البرامج والمشاريع الجارية في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وهي تتضمن المبادئ الواردة في اتفاقية مكافحة التصحر، وتحتاج إلى دمجها في برنامج العمل الوطني. وتشمل هذه، خاصة، مشروع تخفيف وطأة الفقر، وبرنامج إدارة قطاع الزراعة، ومشروع رصد موارد المياه وتقييمها، والإدارة التعاونية للموارد من الغابات، ومشروع أوغندا النموذجي للكهرباء الضوئية لكهربة الريف، ومشروع التنوع الأحيائي عبر الحدود لشرق أفريقيا، ومشروع الإدارة الرشيدة للأراضي الجافة. وتقوم حكومة أوغندا بتعزيز استخدام المعلومات المناخية ونواتج التنبؤ في تخطيط وإدارة القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية، وخاصة في الزراعة. بيد أن نظام المعلومات اللازمة لهيئة التنسيق الوطنية لا يزال محدوداً من حيث المرافق؛ وقاعدة المعلومات في القطاعات الأخرى ذات الصلة ضعيفة جداً، وأحياناً ما تكون البيانات المتوافرة غير دقيقة. ويتطلب تبادل المعلومات وتداولها ونقلها استخدام نشرات وملصقات وخرائط، وبرامج إذاعية وتلفزيونية ومقالات في الصحف، واستخدام الوسائل الإلكترونية والأفلام التسجيلية، عن تردي الأراضي والأنشطة المبدولة لعكس تياره.

الأطر القانونية والتنظيمية

فيما يتعلق بالتشريع الخاص بالبيئة والمجالات المتصلة بها، يوفر دستور أوغندا أساسا سليما يستند إليه في سن القوانين البيئية في البلد. وقد صدر مؤخرا عدد من القوانين في مجال استخدام الموارد الطبيعية وصون البيئة وإدارتها. ومن بينها القانون الوطني للبيئة، رقم ٤ لسنة ١٩٩٥؛ وقانون الأراضي، ١٩٩٨؛ وقانون الحكم المحلي، ١٩٩٧؛ ولائحة تقييم التأثير البيئي، ١٩٩٨؛ وقانون المياه، ١٩٩٥؛ وقانون الحياة البرية في أوغندا، ١٩٩٦. ويوجد أيضا قانون الغابات، ١٩٦٤؛ ومرسوم حظر إحراق العشب، رقم ٥ لسنة ١٩٧٤؛ وقانون صون التربة، ١٩٦٤؛ وقانون رعي الماشية، ١٩٦٤، وقانون تخطيط المدن والريف، ١٩٦٤.

تمويل برنامج العمل الوطني ودعمه والتعاون التقني

يسرّت الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الخارجيون تنفيذ المرحلة الأولى من عملية برنامج العمل الوطني. فالحكومة، من جانبها، تقدم الاسهام بتوفير ما يلزم من المكاتب وتحمل مرتبات الموظفين الحكوميين العاملين في أمانة برنامج العمل الوطني، والعاملين كذلك في اللجنة التوجيهية الوطنية. وقد وفر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الأموال للشروع في عمليات برنامج العمل الوطني في البلد من خلال مشروع الدعم الشامل. كذلك قدم دعم لبعض مبادرات المجتمعات المحلية المختارة من أجل بناء قدرتها في تنفيذ برنامج العمل الوطني من خلال المنظمات غير الحكومية، في مقاطعات ناكاسونغوا وكامولي ومبارارا وكوتيدو وموروتو وباليزا. وقد أطلق في ١٩٩٨ مشروع لتعزيز تجدييدات الزراع لدعم تبادل واعتماد تجدييدات الزراع ذات الصلة بمكافحة التصحر في مقاطعات كومي وسوروتي وكاتاكو، وسجل المشروع بالفعل نجاحا هائلا. ومع ذلك، فإن الخطوات التي اتخذت حتى الآن لا تغطي سوى جزء صغير من المناطق المتأثرة، وهو ما يرجع لحد بعيد إلى محدودية الموارد المتاحة. ومن الجهات المانحة الأخرى الوكالة الدانمركية لمساعدات التنمية، والحكومة الأسترالية، والوكالة الأمريكية لمساعدات التنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل المنظمة الدولية للرؤية العالمية، والاتحاد اللوثرى العالمي، ومنظمة الأخبار الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية وغيرها (SNM).

وفيما يتعلق بالتعاون التقني في سياق مكافحة التصحر، أفادت أوغندا من مساعدات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والوكالة الأمريكية لمساعدات التنمية و(SNM)، والحكومة الأسترالية، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة الأخبار الاقتصادية لأفريقيا، ويسرّت هذه المساعدات العمل ووفرت خبراء استشاريين. بيد أن التعاون التقني لا يزال مطلوبا في عدد من مجالات البرنامج ذات الأولوية، وخاصة البحوث في مجالات إدارة وصون التربة والمياه، وإدارة الأراضي الجافة واستغلالها على نحو مستدام، وتطوير تكنولوجيات ملائمة للتنمية الريفية.

وقد اتخذت حكومة أوغندا خطوات لإنشاء صندوق وطني أوغندي لمكافحة التصحر. وأعد لهذا الغرض مشروع قانون سيعرض على البرلمان قريباً. وينص المشروع على توفير منح وقروض صغيرة لتمويل أنشطة المجتمع التي تعنى بالجفاف والتصحر والفقير.

وتوجد آليات لدعوة الشركاء الدوليين إلى الاجتماعات ولتبادل الآراء مع الحكومة، ولكنها لا تزال بحاجة إلى أن تستخدم بصورة فعالة لتحقيق مزيد من المشاركة من جانب الشركاء الدوليين في عمليات برنامج العمل الوطني. وقد شاركت أوغندا في إعداد برامج عمل دون إقليمية في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

التدابير المخطط لها في إطار برنامج العمل الوطني

تقرر أثناء المنتدى الوطني الأول بشأن برنامج العمل الوطني الذي عقد من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أن تكون الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، مركزة أساساً على المستوى القاعدي للمجتمع. وإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على التدابير الرامية إلى بناء القدرات، وكذلك على مجالات وأنشطة البرنامج ذات الأولوية لخطط العمل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وتشمل هذه ما يلي:

- تعزيز إنتاج وتبادل المعلومات بإقامة شبكات للمعلومات بين الجهات المعنية، وإعداد قواعد بيانات عن التصحر؛
- النهوض بالتدريب وزيادة الوعي بإدخال موضوعات عن الجفاف والتصحر في المناهج المدرسية الوطنية، ومواصلة حفز اهتمام المستويات العليا لصانعي السياسات والقرارات، وموظفي الإرشاد والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع، والمجتمعات المحلية، وخاصة جماعات النساء والشباب؛
- دعم مبادرات المجتمعات المحلية الرامية إلى مكافحة التصحر عن طريق تقديم قروض صغيرة ومنح، وإنشاء صندوق وطني أوغندي لمكافحة التصحر؛
- استعراض السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة ببرنامج العمل الوطني؛
- تقديم دعم مؤسسي لأنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية واللجان التوجيهية للمقاطعات، وتدعيم جهة الوصل الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر ولجنة التنسيق الوطنية المعنية بالتصحر؛
- تحسين إدارة وصون التربة بتدريب الزراع ومجتمعات الرعاة في مجال المحافظة على خصوبة التربة وإدارة المراعي والأراضي؛

- استحداث مصادر بديلة للطاقة؛
- تعزيز برامج التشجير؛
- وضع تكنولوجيات ملائمة لمكافحة التصحر.

ومن المزمع أيضا الاضطلاع بعدد من الأنشطة لزيادة معارف الناس بالتصحر. وتشمل هذه: إقامة شبكات معلومات عن الجهات المعنية الرئيسية والمناطق المتأثرة؛ وإدخال موضوعات عن التصحر والجفاف في المناهج المدرسية؛ ومواصلة توعية وتدريب صانعي السياسات والقرارات، والعاملين في الارشاد في القطاعات ذات الصلة؛ وجمع ونشر المعارف المحلية والتكنولوجيات بشأن مكافحة التصحر.

الخاتمة

جرى في المرحلة الأولية من عمليات برنامج العمل الوطني في أوغندا مشاوره عدد من الجهات المعنية واطلاعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كذلك جرت توعيتها بضرورة صوغ وتنفيذ برامج العمل من أجل مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وقد تمخضت عملية التشاور بشأن برنامج العمل الوطني عن عقد المنتدى الوطني الأول بشأن برنامج العمل الوطني في أوغندا، والذي حدد خلاله عدد من مجالات البرنامج ذات الأولوية لخطط العمل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. ولذلك فإن المرحلة الثانية من عملية برنامج العمل الوطني ستركز على وضع وتنفيذ البرامج ذات الأولوية على مستوى القطاعات والمقاطعات والمجتمعات المحلية.

وتدرك حكومة أوغندا أنه لضمان التنفيذ الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يجب أن تكون جهود مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف مركزة، في المقام الأول، على المستوى القاعدي للمجتمع. وسعيا إلى ذلك يقتضي الأمر اتخاذ خطوات هامة على المستوى الوطني نحو إنشاء صندوق وطني أوغندي لمكافحة التصحر. ويتوقع لهذا الصندوق أن يوفر مصدرا مستداما للتمويل للأنشطة التي يضطلع بها على مستوى المجتمع لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. ويمثل تشغيل الصندوق وتوفير رأس ماله مجالا يتطلب الأمر فيه دعما من الشركاء الخارجيين.

ولنجاح تنفيذ عمليات وأنشطة برنامج العمل الوطني، يحتاج الأمر إلى مشاركة جميع الجهات المعنية. فيجب دعم مشاركة الجماعات التي يهملها الأمر، وبصفة خاصة النساء والرعييين والقطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك يقتضي الأمر المزيد من حفز اهتمام الشركاء الخارجيين ومن التعاون معهم لتعزيز دعمهم لعمليات برنامج العمل الوطني في أوغندا.

ويقتضي الأمر معالجة جوانب القصور في إنتاج وتبادل المعلومات فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في أوغندا. فهناك حاجة إلى المضي في تطوير نظام المعلومات بشأن التصحر، عن طريق تعزيز جمع البيانات من خلال البحث والتحليل والنشر، من أجل دعم عمليات التخطيط على جميع المستويات. وترحب أوغندا بتقديم الشركاء الخارجيين دعماً لبناء القدرات في هذا المجال.

زامبيا

طالما اعترف المجتمع الدولي بأن التصحر يمثل مشكلة اجتماعية - اقتصادية وبيئية كبرى تشغل بال بلدان كثيرة في العالم. ومن ثم كانت قضية كيفية التصدي لمشكلة التصحر أحد الشواغل الكبرى في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وبنفس النظرة، أدركت حكومة زامبيا وشعبها الدمار الذي يمكن أن يتسبب فيه التصحر والجفاف في البلد. وفي مواجهة هذا القلق أعد عدد من الخطط والاستراتيجيات التي يجري مراجعتها من حين لآخر مع وضع استراتيجيات جديدة. كذلك انضمت زامبيا إلى المجتمع الدولي، الذي يسعى إلى إيجاد حلول طويلة الأمد للمشكلات، بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتصديق عليها في ١٩٩٤ و ١٩٩٦ على التوالي. وكننتيجة لذلك يجري الآن الاضطلاع بعدد من الأنشطة تنفيذاً لأحكام الاتفاقية. وبعض هذه الأنشطة يشمل قطاعات متعددة بينما بعضها الآخر يخص قطاعاً بعينه.

وتشمل بعض الخطط والاستراتيجيات، التي طبقت ولا تزال، إلى جانب تنفيذ الاتفاقية، التي تسهم بطريقة أو بأخرى في مكافحة التصحر و/أو تخفيف وطأة الجفاف، ما يلي:

- الاستراتيجية الوطنية للصون (١٩٨٥)
- خطة عمل زامبيا الحراجية (١٩٩٣)
- برنامج العمل الوطني البيئي (١٩٩٤)
- الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع الأحيائي (١٩٩٧)
- برنامج الدعم البيئي (١٩٩٧)
- إدارة الموارد الطبيعية، المرتكزة على المجتمع (١٩٩٨)
- سياسة الاستثمار في قطاع الزراعة (١٩٩٧)

- برنامج الاستثمار في إصلاح الطرق وبنائها (١٩٩٧)
- استعراض التشريعات المتعلقة بالبيئة
- البرنامج الوطني للحد من الفقر
- برنامج التغير المناخي
- برنامج صون التربة والزراعة والحراجة
- برنامج كهربة الريف
- برنامج زامبيا للتربية البيئية.

وتقوم الحكومة بتنفيذ الاستراتيجيات بدعم من الشركاء المانحين المختلفين. كذلك يشارك عدد من المنظمات الوطنية غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في تنفيذ هذه البرامج.

وقد أوصت بعض هذه الخطط والاستراتيجيات بإجراء استعراض للتنظيم المؤسسي، سعياً إلى تحسين إدارة البيئة والموارد الطبيعية. فاستجابة لتوصية من توصيات الاستراتيجية الوطنية للصون، أنشئ مجلس البيئة في زامبيا عام ١٩٩٠. وهذا المجلس مسؤول عن تقديم المشورة للحكومة بشأن قضايا حماية البيئة ومراقبة التلوث، وضمان الالتزام باللوائح البيئية الموضوعية. وإضافة إلى ذلك أنشئت وزارة للبيئة والموارد الطبيعية في ١٩٩٢. وتتمثل مهمة هذه الوزارة في توفير إطار للسياسة البيئية، ورصد وتقييم وتنسيق تنفيذها، وإدارة واستغلال الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

التنسيق المؤسسي لبرنامج العمل الوطني

إن وزارة البيئة والموارد الطبيعية هي الهيئة العليا فيما يتعلق بقضايا البيئة في زامبيا. ولتيسير عملية إعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر، أنشأت وزارة البيئة والموارد الطبيعية لجنة توجيهية وطنية في ١٩٩٧. ويرأس هذه اللجنة الأمين الدائم للوزارة، وهو مسؤول عن توجيه سياسة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وعن توجيه التقني للتنفيذ. وهذه اللجنة متعددة التخصصات والقطاعات، وتتألف من ١٧ من كبار المسؤولين الذين يمثلون المنظمات المختلفة وتضم ستة أعضاء من النساء (٣٠ في المائة) وتبلغ فيها نسبة الإدارات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني ٧ إلى ١٠. وقد تم إعداد واعتماد اختصاصات اللجنة من جانب اللجنة ذاتها ووزارة البيئة كليهما.

ومن أجل التنفيذ اليومي للأنشطة المتعلقة بالاتفاقية أنشئ عدد من الهيئات الداعمة لتأمين التنسيق والتوجيه. وفيما يلي بيانها:

- جهة الوصل الوطنية التي تتخذ مقرها في إدارة التخطيط والمعلومات بوزارة البيئة والموارد الطبيعية؛
- جهة الوصل الوطنية للمنظمات غير الحكومية، وهي "التحالف النسائي في زامبيا"؛
- اللجنة التوجيهية الوطنية للمنظمات غير الحكومية بشأن التصحر؛
- لجان تنسيق التنمية في المقاطعات، وهي لم تنشأ بالضرورة من أجل عملية برنامج العمل الوطني، ولكنها كانت قائمة منذ بعض الوقت. وقد أفاد برنامج العمل الوطني من وجودها ومن لجانها الفرعية المعنية بالبيئة.

وتجتمع اللجنة التوجيهية الوطنية بانتظام على أساس ربع سنوي، وأحيانا على نحو أكثر تواترا، كلما دعت الحاجة إلى مناقشة قضايا تتصل بتنفيذ الاتفاقية وبعملية برنامج العمل الوطني. ويجري إعداد خطة عمل على أساس سنوي، وذلك بمراعاة مدى توافر الموارد. ويجري تمويل عمليات اللجنة التوجيهية من قبل الحكومة، من خلال الميزانية المخصصة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية. وقد تم تسلم مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر للشروع في عملية برنامج العمل الوطني.

ومن المقرر، لأغراض الاتصال، أن يعود كل عضو من أعضاء اللجنة التوجيهية إلى المؤسسة، أو المنظمة التي يمثلها ويقدم تقريرا إليها. أما الاتصال بين الأعضاء فيتم أساسا من خلال الاجتماعات وتوزيع محاضر الاجتماعات، وتوزيع الوثائق واستخدام مرافق الاتصال مثل التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني.

واللجنة التوجيهية الوطنية لديها إمكانية الاتصال بعدد من شبكات المعلومات وقواعد البيانات الموجودة لدى المؤسسات المختلفة التي هي أعضاء في اللجنة. وتستخدم جهة الوصل الوطنية التي تتولى تنسيق عملية برنامج العمل الوطني عددا من هذه المرافق بوصفها مصادر للمعلومات وكذلك من أجل نشر المعلومات.

بعض الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة التوجيهية الوطنية

قامت اللجنة التوجيهية، منذ إنشائها عام ١٩٩٧، بتنفيذ عدد من الأنشطة كجزء من عملية برنامج العمل الوطني. ومن هذه الأنشطة:

- دعم البنية المؤسسية على مستوى القاعدة من أجل تيسير تنفيذ عملية برنامج العمل الوطني؛
- تنظيم حملات ومشاورات لرفع الوعي، وبناء القدرات؛
- إعداد مجموعة أدوات إعلامية؛
- إجراء حصر للجهات المعنية الرئيسية؛
- تقدير احتياجات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي.

ولدى اللجنة التوجيهية ثلاثة برامج معدة للتنفيذ، وهي توثيق نظم المعرفة المحلية، وتقديم الدعم الحافز لمجتمعين محليين على أساس نموذجي، وإنشاء صندوق وطني للتصحر.

عملية المشاركة

توجد لدى حكومة زامبيا آلية للاتصال للوصول إلى المجتمعات المحلية. وتؤمن قنوات الاتصال من خلال سلطات المقاطعات. وإضافة إلى ذلك تم إنشاء آلية للاتصال بالمقاطعات من خلال القائمين بتسيير شؤون البيئة في المقاطعات ومن خلال العاملين في الإرشاد الحراجي والزراعي على المستوى المحلي. وقد استخدمت هاتان القناتان أثناء حملات زيادة الوعي والمشاورات. وقد جرى اختيار الرسائل المراد إبلاغها أثناء الحملات على أساس فهم الجمهور المستهدف لقضايا البيئة ورد الفعل المتوقع، والوقت والموارد المتاحة. أما طريقة الاتصال ووسائله فتتم اختيارها في المقام الأول على أساس الموقع الجغرافي للجماعة المستهدفة، ونطاق التغطية وإمكانية وصولها إلى الجماعة المستهدفة والتكاليف التي تتطلبها.

وفي إطار الاستعداد لعملية زيادة الوعي والمشاورات، تم ترجمة بعض الوثائق الإعلامية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى أربع لغات محلية، هي لغات تونغوا ولوزي وبيمبا ونيانجا. ووزعت المواد المترجمة على المجتمعات المعنية.

وقد جرى تناول قضية مشاركة المرأة في عملية برنامج العمل الوطني بجدية بالغة. فبذلت جهود كبيرة من أجل مشاركة أكبر عدد ممكن من النساء. وقدمت في حلقات العمل المتعلقة بالتشاور وزيادة الوعي بحوث تتناول دور المرأة في مكافحة التصحر. والحكومة الآن بصدد إدخال اللمسات الأخيرة على سياسة للجنسين تمكّن النساء من المشاركة في عملية صنع القرار في البلد.

وقد مرت عملية برنامج العمل الوطني بعدة مراحل تشمل:

- تنظيم أيام وطنية لرفع الوعي في ١٩٩٤؛
- عقد حلقات عمل للجماعات المتخصصة من أجل تقديمها دعما في تعزيز الوعي؛
- استعراض المشاريع والبرامج القائمة و/أو المقترحة، والمتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف؛
- عقد أربع حلقات عمل إقليمية لرفع الوعي والتشاور، في ١٩٩٨؛
- عقد المنتدى الوطني للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي؛
- عقد المنتدى الوطني في ١٩٩٨.

فقد عقد المنتدى الوطني الأول في لوساكا يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكان مركزا أساسا على التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل ذات الأولوية لبرنامج العمل الوطني وعلى تحديد التدابير الحافزة التي يقتضي الأمر اتخاذها على الفور.

ولم يكن من الممكن تغطية جميع المناطق المستهدفة، وذلك بسبب اتساع رقعة البلد والمشاكل المالية. ويتمثل التحدي الذي تطرحه المجتمعات المحلية التي وصلت إليها حملات رفع الوعي، في ضمان تنفيذ أنشطة التوعية كعنصر من برنامج عمل شامل، لا كمشاط قائم بمفرده. ولهذا الغرض نظمت زامبيا عملية متابعة باستخدام برامج التوعية والتربية البيئية القائمة، مثل برامج التربية والتوعية البيئية التي تندرج في إطار برنامج الدعم البيئي؛ وذلك سعيا إلى المحافظة على ما تولد من الزخم والاهتمام على المستوى المحلي.

المشاورات مع البلدان المتقدمة الأطراف

تسعى حكومة زامبيا إلى حفز اهتمام الشركاء الدوليين وإشراكهم في إعداد برنامج العمل الوطني منذ بدء عملية التشاور مباشرة. فقد دعت الحكومة هؤلاء الشركاء إلى حلقات العمل الوطنية والحلقات التي نظمت على مستوى المقاطعات. وإضافة إلى ذلك قامت وزارة البيئة والموارد الطبيعية، من خلال جهة الوصل الوطنية، بإرسال بعض المذكرات الإيضاحية إلى الشركاء المانحين، وأجرت مناقشات مع بعضهم. ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في اللجنة التوجيهية الوطنية كعضو مراقب، ومن ثم يوفر حلقة وصل بين اللجنة ومجتمع المانحين. وقد استجاب عدد من الشركاء المتعاونين للدعوات التي وجهت إليهم ووعدوا بدعم برنامج العمل الوطني بمجرد

اعتماده كوثيقة وطنية. بيد أن إشراك الشركاء الدوليين لم يكن بهذه السهولة، فعدد من استجاب منهم للدعوات قليل. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مستوى إطلاع مجتمع المانحين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأحكامها، وإلى البرامج الخاصة التي وضعها المانحون لما يقدمونهم من تمويل ودعم.

مجالات برنامج العمل الوطني

ليس هناك بعد برنامج عمل. وقد وفرت حلقات العمل التشاورية والمنتدى الوطني الأول بيانات ومعلومات مناسبة سوف تستخدم لإعداد وثيقة برنامج العمل الوطني، التي ستوضح برنامج العمل. ومن بين النهج الجديدة التي حددها المنتدى الوطني:

- تعزيز الروابط بين القطاعات؛
- النهوض ببناء القدرات على مستوى المقاطعات والقرى؛
- التمكين للمجتمعات المحلية في دورها كأمناء على الموارد الطبيعية، وفي التصدي للشواغل البيئية التي تشمل تردي الأراضي؛
- الانتقال من النهج التي تتولى قيادتها الحكومة إلى المبادرات التي يتولى زمامها المجتمع.

الدعم المالي والمتطلبات

قامت حكومة زامبيا بتمويل عدد من الأنشطة الرامية إلى إعداد وتنفيذ عملية برنامج العمل الوطني في البلد حيث لم تكن أموال الجهات المانحة في المتناول. وإذا لم يكن من السهل تحديد رقم للمساهمة المالية من الحكومة، فإنه يمكن القول بأن معظم الأنشطة مولت من الميزانية المحلية. وإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة ما يلي:

أ) الموارد البشرية

فتيسير وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في زامبيا عمل يديره كلية الزامبيون أنفسهم، الذين هم موظفون في الحكومة يتم تدبيرهم من المصالح المختلفة.

ب) كذلك تقوم الحكومة بتوفير أماكن المكاتب والنقل والمرافق والإعفاءات من الضرائب لجميع المواد والمعدات المستوردة من الخارج للأنشطة المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر.

ولتيسير حصول الجهات الفاعلة المحلية على التمويل، أنشأت الحكومة في ١٩٩٨ صندوقاً للبيئة على أساس تجريبي، وذلك لتمويل برامج إدارة البيئة والموارد الطبيعية، المرتكزة على المجتمع، وتمويل الدراسات الموجهة نحو إيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية. ويتجه القصد إلى إمكان تمويل بعض أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر من هذا الصندوق. ويؤمل أن ينشأ صندوق وطني بيئي مكتمل المقومات، وذلك بوضع الدروس التي ستستفاد من عمل الصندوق التجريبي في الحسبان.

وقد تلقت زامبيا المساعدات المالية التالية من أجل عملية إعداد برنامج العمل الوطني:

(أ) من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ٨ ٠٠٠ دولار أمريكي لتمويل الأيام الوطنية المكرسة لرفع الوعي.

(ب) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، قدمت بعض المساعدات من أجل إجراء استعراض للمشاريع والبرامج القائمة و/أو المقترحة، المتعلقة بمكافحة التصحر، ولتقدير المتطلبات من الموارد المالية لعمليات برنامج العمل الوطني وإعداد وثيقة تحدد إطار الدعم اللازم من أجل تعبئة الموارد.

(ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر، قدم ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من أجل حفز عملية إعداد برنامج العمل الوطني.

(د) أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، قدمت دعماً لمشاركة مندوبين اثنين في اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية مكافحة التصحر واجتماعات مؤتمر الأطراف. وإضافة إلى ذلك قدم تمويل لنفقات المشاركين المحليين في الاجتماعات وحلقات العمل التشاورية الإقليمية.

(هـ) كذلك قدم المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي - قطاع إدارة البيئة والأراضي دعماً لمشاركة مندوبين وطنيين في حلقات العمل والاجتماعات التشاورية دون الإقليمية.

التعاون التقني والدعم المتلقى في إطاره

تتلقى زامبيا دعماً تقنياً في شكل خبراء ومدخلات لعملية برنامج العمل الوطني من عدد من الشركاء المتعاونين ومن بينهم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي - قطاع إدارة البيئة والأراضي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، بتقديم الدعم التقني بصفة مستمرة لعملية برنامج العمل الوطني، من خلال وجودهما المادي أو من خلال التعليقات التي تبذل للبرنامج.

التعاون المالي والتقني المطلوب

إعداد وثيقة برنامج العمل الوطني:

يحتاج الأمر إلى ٢ ٠٠٠ دولار أمريكي لهذا النشاط.

ويشمل ذلك دفع أجر فريق تحرير الوثيقة، وعقد منتدى وطني لاعتماد الوثيقة، ونشر الوثائق وتوزيعها.

تنفيذ برنامج دعم تحفيزي

تم التوصل إلى اتفاق على أن ثمة حاجة إلى تنفيذ أنشطة نموذجية تحفيزية في مقاطعتين تعرضتا لتدهور شديد. والغرض من ذلك هو التوصل إلى التزام من جانب المجتمعات المحلية بعد كل حملات التوعية التي نظمت. ويشمل ذلك توثيق نظم المعرفة المحلية المتعلقة بمكافحة التصحر، والتي سوف تطبق في هاتين المنطقتين النموذجيتين. ويتطلب هذا البرنامج مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر

هناك حاجة ملحة إلى دعم مالي لإنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر. وهذا الدعم مطلوب لتمويل تنفيذ برنامج العمل الوطني، الذي سيتم إعداده في وقت قريب وأيضاً لتنفيذ المشاريع التي يتولاها المجتمع. ويلزم لهذا الغرض مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

المعايير والمؤشرات

يتولى مجلس البيئة في زامبيا المسؤولية عن الرصد البيئي وتوجيه ما يلزم من الإنذارات على أساس استنتاجاته. ففي الوقت الحالي لا توجد آلية لرصد تردي الأراضي ولم يتم إعداد أي معايير. وتعمل وزارة البيئة والموارد الطبيعية حالياً، من خلال إدارتها المختصة بالتخطيط والمعلومات، في إعداد مؤشرات لرصد التقدم في البرامج المختلفة التي تعنى بها الوزارة، والتي يمثل التصحر واحداً منها. ولأغراض تقييم التقدم في أعمال برنامج العمل الوطني، استخدمت في هذا التقرير المعايير والمؤشرات التي اعتمدها الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي (SADC).

زمبابوي

كان لمجموعة من العوامل تأثير سلبي على نوعية وكم الموارد في زمبابوي، وهو ما أدى إلى تدهور للبيئة والأراضي. فقد أفضت الأنشطة البشرية وكذلك الفقر إلى عدد من المشاكل البيئية المرتبطة بإحداث تغييرات شديدة في استخدام الأراضي، وبالتكنولوجيا، وبنظم الزراعة والطلب الاقتصادي على الموارد. فنظام ملكية الأرض الثلاثي الطبقات، الموروث عن الماضي الاستعماري لزمبابوي، قسّم الأراضي إلى مساحات زراعية لعامة الشعب، ومساحات زراعية تجارية واسعة النطاق ومساحات تجارية صغيرة النطاق، مع ما يترتب على ذلك من تفاوتات في الدخل ومن اختلالات في ملكية الموارد، بما في ذلك ضعف إمكانات حصول صغار الزراع على الأرض. وقد تفاقمت هذه المشاكل بفعل تكرار حدوث الجفاف، الذي ضاعف من تأثيره التركز المفرط للسكان والدواب في مناطق هامشية إيكولوجياً، وبيئات جافة وهشة، في الأراضي التي يمتلكها عامة الشعب وفي أراضي الاستغلال التجاري المحدود ومناطق إعادة التوطين.

وتحتل مشاكل الطاقة أيضاً مكاناً مركزياً في عوامل تردي الأرض في القطاع الريفي. فاعتماد المجتمعات الريفية الزائد على خشب الوقود لمواجهة احتياجاتهم من الطاقة أسهم في اقتلاع الأشجار على نطاق واسع، وهو ما أدى بدوره إلى تعرية التربة وتردي الأراضي والنقص في المياه بسبب تراكم الغرين في الأنهار والسدود. وقد أدى تردي الأراضي في القطاع الريفي إلى هجرة من الريف إلى الحضر خلقت مشاكل بيئية تتصل بفقراء الحضر. وقد أدى نمو القطاع الحضري في زمبابوي إلى مشاكل بيئية مثل التلوث الذي يحتاج إلى اهتمام عاجل.

ويمكن أيضاً فهم مشاكل الفقر وتردي الأراضي في سياق استراتيجيات التنمية في البلد خلال العقود القليلة الماضية. وقد اتخذت الحكومة، وكذلك المنظمات غير الحكومية والصناعة ومجتمع المانحين الدوليين عدداً من المبادرات لمواجهة هذه المشاكل، ولكن تأثيرها كان محدوداً جداً. وكان العامل الرئيسي الذي أسهم في ضعف الأداء هذا هو عدم وجود إطار تخطيطي جيد التنسيق، يركز على مشاركة جميع الجهات المعنية، وبصفة خاصة المجتمعات المحلية المتأثرة. وفي المقام الثاني، نجد أن جانباً كبيراً من نظام التخطيط الإنمائي لم يعر اهتماماً كبيراً للعلاقة المعقدة بين الرفاه البشري وصلاح البيئة. فكان يُنظر إلى قطاع البيئة على أنه قطاع منفصل خارج نطاق معادلة تخطيط تنمية الرفاه البشري. على أن المجتمع والبيئة لا يمكن اعتبارهما نظامين إيكولوجيين منفصلين؛ فهما مرتبطان ارتباطاً قوياً. والمجتمع البشري هو جزء من النظام الإيكولوجي الأوسع. ولذا فمن الضروري أن تباشر الإدارة البيئية في سياق العملية الشاملة لتنمية الرفاه البشري والبيئي. فالمشاركة الفعالة لجميع الجماعات المتأثرة في عملية التنمية المتكاملة لرفاه الإنسان والبيئة هي مفتاح النجاح والاستدامة لأي خطط عمل تنبثق من هذه العملية. ومن ثم فإنه ينتظر لعملية إعداد برنامج العمل الوطني أن تربط معاً بين هذين الطرفين لضمان نجاح البرنامج من خلال تيسير التنسيق/التعاون الفعال، وبناء قواعد الشراكة ومشاركة الجهات المعنية.

وإضافة إلى المشاكل السابق تحديدها، اعتبرت الترتيبات المؤسسية والتنشيرية لإدارة البيئة معوّقة للأداء الفعال للسياسات البيئية. فهناك مؤسسات عديدة في البلد تبلغ على الأقل ١٨ وزارة، تتولى جانباً من المسؤولية عن

الإدارة البيئية. والتشريع البيئي مجزأ ومتناثر بين هذه الاختصاصات المختلفة، وذلك يخلق أحياناً تضارباً في السياسات. ويجري العمل حالياً على تحقيق التساوق، بهدف تبسيط التشريع وتنظيمه في إطار الجهات الفاعلة المختلفة والحد من تناثره.

وإن المشاكل الكبرى، التي يقتضي الأمر التصدي لها في إطار برنامج العمل الوطني، تتصل بما يلي، و/أو تشمل عليه:

(أ) تردي الأراضي - الذي يظهر أساساً في شكل تعرية متسارعة للتربة. وهذه المشكلة هي نتيجة للاستغلال المفرط و/أو لسوء إدارة الموارد الطبيعية، إلى جانب أسباب أخرى.

(ب) إزالة الأشجار - وهي نتيجة للاعتماد المفرط على خشب الوقود لمواجهة الاحتياجات من الطاقة في المناطق الريفية.

(ج) نقص المياه - نتيجة لتراكم الطمي في الأنهار والسدود وتكرار حدوث الجفاف.

(د) الافتقار إلى سياسة بيئية - عدم تنظيم التشريع البيئي كما ذكر أعلاه.

(هـ) الفقر - والمشكلة الكبرى هنا هي الدوران في حلقة مفرغة.

(و) تناقص التنوع الأحيائي.

(ز) تلوث الهواء والماء.

وقد استجابت حكومة زيمبابوي لهذه المشاكل البيئية من خلال عدد من الصكوك التشريعية والسياسات والاستراتيجيات والبرامج. ويتناول عدد من هذه المبادرات ما تحتاجه الجماعات المعنية المختلفة فيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

وقد عيّنت حكومة زيمبابوي وزارة المناجم والبيئة والسياحة لتكون جهة الوصل لتنفيذ عملية إعداد برنامج العمل الوطني، وأدى ذلك إلى إقامة قوة العمل الوطنية، كآلية لتنسيق التدابير الرامية إلى مكافحة تردي الأراضي على المستويين الوطني والمحلي، ولتحقيق الانسجام بينها. ومن المتوقع أن يتألف الإطار المؤسسي لعملية برنامج العمل الوطني ومن الجهاز الإداري للصندوق الوطني للتصحر. وباعتبارها الهيئة الحكومية المنفذة، أخذت إدارة الموارد الطبيعية، هي وقوة العمل الوطنية المعنية بالتصحر، المبادرة في تنفيذ عملية إعداد برنامج العمل الوطني مع ضمان إشراك جميع الجهات المعنية والمتعاونة، في التنفيذ الفعلي لعملية برنامج العمل الوطني على الصعيد الوطني.

وعلى مستوى الأقاليم والقطاعات، احتلت لجنة التنمية الإقليمية ولجنة تنمية المقاطعات الريفية مكان الصدارة في تنفيذ برنامج العمل الوطني، وذلك بمساعدة أفرقة المقاطعات المعنية بالاستراتيجية، والتي أنشئت من خلال خطة العمل البيئي في المقاطعات.

واضطلعت قوة العمل الوطنية والجهات المعنية الأخرى بعدد من الأنشطة، يشمل إنتاج المعلومات الأساسية، وعقد مننديات وطنية، وتحسين مستوى وعي الجمهور باتفاقية مكافحة التصحر، وغير ذلك. وكان هناك اعتراف، في وقت مبكر، بالحاجة إلى استراتيجية متسقة للترابط للاتصال، وذلك عند تشكيل قوة العمل الوطنية، ولكن ذلك لم يتم بعد بسبب نقص الموارد في الميزانية. على أن هناك بالفعل قنوات مؤسسية للاتصال اعتمدت عليها قوة العمل، وتشمل: استخدام الشبكات والرابطات، والبنى الوطنية الإدارية والسياسية على المستويات الوطني والإقليمي ومستوى المقاطعات.

وقد حددت بوضوح في وثيقة اتفاقية مكافحة التصحر، الحاجة إلى المشاركة الفعالة من الشركاء الدوليين في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وقد كان للوكالات الدولية المختلفة، ومن بينها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور رئيسي في تقديم الدعم التقني والمالي لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني. وإضافة إلى ذلك تم تلقي بعض الدعم عن طريق البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف، من بعض البلدان مثل أستراليا والدانمرك وغيرهما. وتم تلقي دعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب مكافحة التصحر للإعداد لإنشاء الصندوق الوطني للتصحر ولعملية إعداد برنامج العمل الوطني.

وفي ارتباط بعملية صوغ برنامج العمل الوطني، جرى الاضطلاع بعملية تشخيصية هامة بشأن تجربة الماضي في مجال مكافحة التصحر. وتم ذلك من خلال الدعم الذي قدمه مكتب مكافحة التصحر في إطار صندوق الدعم الأسترالي. ولعب هذا العمل دوراً رئيسياً في فهم المشاكل التي يواجهها البلد في مجال الجفاف والتصحر. وقدمت الدراسة أيضاً بعض التوصيات بشأن الطريقة الممكن اتباعها خاصة في المجالات المحتملة للتدخل التقني. وعقب مداوات مكثفة في المننديين الوطنيين الأول والثاني، اللذين عقدا من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ ومن ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على التوالي، حددت ستة مجالات برنامجية ذات أولوية. وهي تشمل المياه، والطاقة، واستئصال الفقر (سبل معيشة بديلة)، وإصلاح الأراضي، والتعليم، (توعية الجمهور وبناء القدرات) ونظم المعلومات البيئية. وقد تم اختيار هذه المجالات البرنامجية بعد عملية مشاورات مكثفة أجرتها قوة العمل لتحديد المشاريع/البرامج الجارية المتصلة بمكافحة التصحر وتحديد الدور الذي يمكن لبرنامج العمل الوطني أن يلعبه في تعزيزها.

وقد حددت زمبابوي المصادر المختلفة الممكنة لتمويل عملية إعداد برنامج عملها الوطني. وقسمت هذه المصادر إلى فئتين: محلية (وطنية) وخارجية (دولية). وإدراكاً لحقيقة أن استدامة تمويل عملية برنامج العمل الوطني تعتمد على تعبئة الموارد المحلية، حددت المصادر المحلية الممكنة، وتتضمن ما يلي:

المخصصات المالية من الحكومة (سواء من برامج الإنفاق الجاري أو من استثمارات القطاع العام)

- الدعم المالي والتقني من المنظمات غير الحكومية
 - الدعم المالي وغير المالي من القطاع الخاص
 - الدعم المالي وغير المالي من منظمات القطاع العام مثل الهيئات شبه الحكومية
 - السلطات المحلية والبلديات
 - مساهمات مشاركة في المشاريع من المجتمعات المحلية المستفيدة
 - إنشاء صندوق وطني متجدد الموارد للبيئة
 - الاستثمارات
- وإذا كانت زمبابوي قد حددت المصادر المحتملة للأموال اللازمة لعملية برنامج العمل الوطني، فإن الحصول على الأموال من هذه المصادر يتوقف على:
- إعداد مقترحات مشاريع يمكن تقديمها إلى المصارف للتمويل،
 - تصميم وإنشاء كيان منفصل عن نظم الإدارة المالية للحكومة المركزية، يمكن من خلاله أن يوجّه مقدمو الموارد الأموال للمشاريع،
 - التزام الحكومة تجاه عملية برنامج العمل الوطني.
- ونظراً لأن وثيقة برنامج العمل لا تزال بحاجة إلى أن تعتمد من الحكومة، فقد تركزت جهود تعبئة الموارد بصفة رئيسية على الأعمال التحضيرية لتحديد الأنشطة التي تعطى الأولوية في برنامج العمل الوطني وكذلك لإعداد ووضع طريقة فعالة لتمويل برنامج العمل الوطني.
- وكانت مسألة وضع معايير ومؤشرات لقياس التقدم في صوغ وتنفيذ برنامج العمل الوطني موضوع مناقشات من جانب قوة العمل الوطنية المعنية بالتنصحر في اجتماعاتها المختلفة. وقد اتفقت قوة العمل على أن عملية برنامج العمل الوطني في زمبابوي ستمر بثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: التي تركز على زيادة الوعي، وبناء قواعد المشاركة، وبناء الإطار المؤسسي على المستوى الوطني، وتحديد الأولويات الوطنية.

المرحلة الثانية: تركز هذه المرحلة على صوغ أنشطة برنامج العمل الوطني إعداداً لمرحلة التنفيذ.

المرحلة الثالثة: تتناول الأنشطة اللازمة لضمان تنفيذ برنامج العمل الوطني. وتعتبر هذه المرحلة مرحلة التنفيذ العملي للأهداف والأنشطة المحددة في وثيقة برنامج العمل الوطني.

ولا تزال هناك حاجة إلى صقل المعايير والمؤشرات التي حددت لكل من المراحل السابق ذكرها. ويتطلب الأمر مزيداً من الوقت قبل إمكان تقييم فعاليتها، ويصدق ذلك بصفة خاصة على مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني التي لا تزال في طور البداية.

ومن المهم أن نلاحظ أن مبادئ اتفاقية مكافحة التصحر، فيما يتعلق ببناء قواعد المشاركة ونهج التنمية التشاركية، قد قُبلت في زيمبابوي، من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المتأثرة. وهذه نقطة قوة هامة لاستمرار الجهود في المستقبل. وكان هذا القبول ثمرة جهود مكثفة لرفع الوعي بذلتها قوة العمل الوطنية (التي عقدت حلقات عمل ومنتديات لإعلام وتوعية المجتمعات في مختلف أنحاء البلد). ومن الإنجازات الجديرة بالملاحظة إنشاء هيئة تنسيق للمنظمات غير الحكومية، وذلك تحديداً لتأمين الاتصال مع جهة الوصل بشأن القضايا المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، وبصفة خاصة، إعداد رسالة إخبارية باللغة المحلية، وتوثيق المعرفة المحلية بشأن مكافحة التصحر والجفاف، وتعزيز تبادل الزيارات، وغير ذلك. ورغم تسجيل هذه النجاحات، تمثل أحد جوانب الضعف في عدم وجود تقييم منهجي لتأثيرات الأنشطة المضطلع بها حتى الآن. وسيكون من الفطنة إجراء هذا التقييم من أجل توفير مؤشرات توضح مجالات التدخل في المستقبل وتصحح أخطاء الماضي. فعلى سبيل المثال نجد أن مجموعة الأدوات الإعلامية المعدة للمدارس هي خلاصة مبسطة لاتفاقية مكافحة التصحر تقدم أمثلة عملية وعروضاً تخطيطية لتيسير فهم قضايا التصحر والجفاف. وهناك مع ذلك حاجة إلى تقييم مدى فائدة هذه المجموعة وتأثيرها على التلاميذ. على أن بعض عمليات التشاور قد ساعدت على جمع معلومات يمكن أن تجعل برنامج العمل الوطني أكثر ترابطاً وتساوقاً مع برامج التنمية الأخرى. وكل ما هو مطلوب الآن هو تحليل المعلومات وبحث إمكانية إدخال عناصر برنامج العمل الوطني في البرامج الجارية ذات الصلة. فذلك سوف يتيح الاستخدام الكفء والفعال للموارد الوطنية النادرة، من خلال دمج الأنشطة.

ومنذ التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر، جرى الاضطلاع بتدابير مختلفة، لتنفيذ أحكام الاتفاقية. ويمكن تصنيفها إلى تدابير مؤسسية، وتقنية، ومالية. وبدعم مقدم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بتمويل من صندوق الدعم الأسترالي، تم الاضطلاع بدراسة تشخيصية هامة لتجربة الماضي فيما يتعلق بمكافحة التصحر. ولعب هذا العمل دوراً رئيسياً في زيادة فهم المشاكل التي يواجهها البلد في مجال الجفاف والتصحر. ومن الواضح أن الأولويات في زيمبابوي تندرج في ستة مجالات برنامجية رئيسية، هي:

- توفير موارد المياه
- توفير الطاقة
- توفير سبل بديلة لكسب العيش
- التعليم وتوعية الجمهور وبناء القدرات
- إصلاح الأراضي
- نظام المعلومات البيئية لخدمة عملية إعداد برنامج العمل الوطني.

وقد كان اختيار هذه البرامج نتيجة لمشاورات موسعة أجرتها قوة العمل. وكان من الفوائد العامة لهذه المشاورات تعميق الرؤية في تناول الترتيبات المؤسسية الممكنة، اللازمة لتنفيذ الأنشطة الخاصة المتعلقة بالأولويات المحددة.

وقد تم الآن إعداد وثيقة اقتراح لإنشاء صندوق وطني للتصحر، وتشمل دليلاً لعملية المحاسبة والتشغيل. ومن المتصور أنها، بمجرد أن تعتمد من حكومة زمبابوي من خلال الوزارة والبرلمان، سوف تحدد بداية الجهود المنسقة لتنفيذ الأنشطة بمزيد من الفعالية في إطار البرامج ذات الأولوية التي تم التوصل إلى اتفاق في الرأي بشأنها.
